الغلاف

صعّدت أميركا وإسرائيل من الهجوم على المحكمة الجنائية الدولية خشية أن يؤدي قرارها بأنّ الأراضي الفلسطينيّة تقع ضمن اختصاصها القضائي إلى ملاحقة قادة الاحتلال، وأن تتم محاسبتهم على جرائم الحرب التي اقترفوها، وهو ما بدأت مفاعيله تظهر بإعداد الاحتلال قائمة تضم عشرات المسؤولين لمنعهم من السفر

الجنائية الدولية

هجوم أميركي إسرائيلي لمنع المحاسبة

رام الله ـ نائلة خليل
صالح النعامي

في سابقة من نوعها، مهد قرار المحكمة الجنائية الدولية، أول من أمس الجمعة، والقاضي بأنّ الأراضي الفلسطينيّة تقع ضمن اختصاصها القضائي، الطريق لمُدّعيتها العامّة فاتو بنسودا لأن تفتح تحقيقات بشأن ارتكاب جرائم حرب في تلك المناطق، ما يفتح المجال أمام بداية مسار مساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن جرائم الحرب التي ارتكبها ضد الشعب الفلسطيني، واحتمال محاسبة كبار سياسييه وعسكرييه دولياً.

وفي حين سارع الفلسطينيون إلى الترحيب بالقرار، وبينهم حركة «حماس»، على الرغم من إمكانية استدعاء المحكمة لقيادات فيها، شن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وواشنطن هجوماً على المحكمة، التي تحاول إنصاف الفلسطينيين، وإحقاق العدالة على أرضهم. الفصل الجديد من الهجوم الأميركي الإسرائيلي على المحكمة بما في ذلك استحضار تهمة «معاداة السامية» يأتي على الرغم من أن بنسودا لم تبدأ بعد في بحث الملفات الخاصة بجرائم الحرب في فلسطين. وقالت بنسودا، في بيان، إن مكتبها يدرس القرار وسيحدد ما يجب فعله بعد ذلك «مسترشداً بدقة بتفويضه المستقل والمحايد» لمحاكمة جرائم الحرب والفظائع عندما تكون الدول غير قادرة أو غير مستعدة للقيام بذلك بنفسها. وكانت بنسودا قد خلصت في ديسمبر/ كانون الأول 2019 إلى أن هناك «أساساً معقولاً للاعتقاد بأن جرائم حرب ارتكبت أو ترتكب في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة». ووصفت جيش الاحتلال الإسرائيلي وجماعات فلسطينية مسلحة، مثل حركة «حماس» كجناة محتملين. وطلبت من القضاة البت فيما إذا كان الوضع يقع ضمن اختصاص المحكمة قبل فتح تحقيق رسمي. وأفاد بيان صادر عن المحكمة أول من أمس بأنّها «قرّرت، بالغالبيّة، أنّ اختصاص المحكمة القضائي الإقليمي في ما يتعلّق بالوضع في فلسطين، الدولة المنضوية في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائيّة الدوليّة، يمتدّ إلى الأراضي الفلسطينيّة التي تحتلّها إسرائيل منذ العام 1967، وهي غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقيّة». وأضافت أنّ القرار «ليس فصلاً لنزاع حدودي بموجب القانون الدولي، ولا حكماً مسبقاً على مسألة أي حدود مستقبلية، بل لغرض وحيد هو تحديد الاختصاص القضائي الإقليمي للمحكمة». ونظر ثلاثة قضاة في الدائرة التمهيدية في الولاية القانونية للمحكمة على الأراضي الفلسطينية، اثنان كان قرارهما مع الولاية القانونيّة، وهما فرنسي، وآخر من دولة بنين، فيما صوّت الثالث وهو من المجر ضد القرار.

وأوضح مساعد وزير الخارجية الفلسطيني لقطاع العلاقات متعددة الأطراف السفير عمار حجازي، والذي يقع تحت مسؤولية قطاعه ملف المحكمة الجنائية الدولية، في مقابلة مع «العربي الجديد»، العديد من الأمور المتعلقة بقرار المحكمة. وقال «تؤذن هذه الخطوة بنهاية تاريخ طويل لإسرائيل من الإفلات من العقاب، وارتكاب جرائم ضد الشعب الفلسطيني من دون مساءلة. هذه محطة مهمة في تاريخنا. هذه الخطوة تعني أن إسرائيل اليوم باتت مساءلة عن العدالة الدولية، وستكون ملاحقة من الدول الأطراف كافة لإحضار قادتها ومسؤوليها أمام المحكمة الجنائية الدولية عند استدعائهم». وأوضح حجازي أن الخطوة اللاحقة تتضمن «قيام بنسودا بفتح تحقيقات حول القضايا التي ستختارها. ستختار أحداثاً معينة، وستسعى لجلب المسؤول الأعلى عن الحدث للمحكمة الجنائية الدولية لمساءلته، سواء كان مسؤولاً عسكرياً أم سياسياً، ومن الممكن أن تصدر طلبات استدعاء لهؤلاء المسؤولين رفيعي المستوى إلى الحضور لمقابلتها بمقر المحكمة في لاهاي». وكشف أنه «تم استبعاد ملف الحرب على غزة، لعدم انتهاء التحقيقات التي تقوم بها إسرائيل، ورأت المدعية العامة أنها ستعطي مجالاً لإسرائيل لإنهاء تحقيقاتها بهذا الشأن». وعن ملف الأسرى، أوضح أنه «تم علاج الجريمة الواقعة على الأسرى في سياق بما يتعلق بإعلانها استهداف أماكن مدنية خلال الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2014. ومن المصلحة الفلسطينية أن يستجيبوا لهذه الاستدعاءات إن حصلت». ووفقاً لحجازي، فإنه يتوقع استدعاء مسؤولين من الحركة على خلفية مقتل 16 فلسطينياً في الشارع على يد عناصر من «حماس»، وهؤلاء كانوا مسجونين في قطاع غزة، وقد هربوا من السجن الذي فجره الاحتلال، وكان الموقوفون المقتولون متهمين بالتجسس لصالح إسرائيل، وتريد المدعية العامة الحصول على جواب بهذا الشأن. وأشار حجازي إلى أن السلطة الفلسطينية كانت قد شكلت لجنة تحقيق، وأكدت حينها أن هذه الإعدامات تمت خارج إطار القانون.

وأثار إعلان المحكمة الجنائية الدولية حقها بالتحقيق في جرائم الحرب التي ارتُكبت في فلسطين، قلقاً كبيراً لدى الأوساط السياسية في إسرائيل. وقال نتنياهو، في بيان مصور: «أثبتت المحكمة مجدداً أنّها هيئة سياسيّة وليست مؤسسة قضائيّة»، معتبراً أنّ المحكمة بقرارها هذا تُلحق ضرراً «بحقّ الديمقراطيّات في الدفاع عن نفسها ضدّ الإرهاب». وأضاف أنّ «المحكمة تتجاهل جرائم الحرب الفعليّة وتُلاحق بدلاً من ذلك دولة إسرائيل، دولة تتمتّع بنظام ديمقراطي صلب يقدس دولة القانون وليست عضواً في المحكمة». وتابع «عندما تحقق المحكمة الجنائية الدولية مع إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب وهمية، فهذه معاداة للسامية تماماً». وقال نتنياهو، في الفيديو وهو يلوح بقبضته: «سنكافح هذا الانحراف للعدالة بكل قوتنا». ووصف وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي القرار بأنه «هدية للإرهاب الفلسطيني».

وكشفت صحيفة «هآرتس» أن إسرائيل تعكف حالياً على بلورة قائمة سرية، تضم 200 إلى 300 مسؤول، سيتم الطلب منهم عدم السفر للخارج، خشية أن يتم توقيفهم في أعقاب قرار المحكمة. وأضافت أن القائمة تضم نتنياهو، ووزراء الأمن الذين تعاقبوا على هذا المنصب، والأشخاص الذين يتولون حالياً أو سبق أن تولوا منصبي رئاسة أركان الجيش ورئاسة جهاز المخابرات الداخلية «الشاباك»، إلى جانب ضباط كبار وآخرين من مستويات دنيا. ولفتت الصحيفة إلى أنه سبق أن أرسل المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، أفيحاي مندلبليت، رسالة إلى المحكمة قال فيها إنه ليس من صلاحيات الجنائية الدولية التحقيق في قضايا ذات صلة بإسرائيل، لأن إسرائيل ليست عضواً في هذه المحكمة.

وكالعادة، دافعت واشنطن عن حليفتها تل أبيب. وقال المتحدّث باسم وزارة الخارجيّة الأميركيّة نيد برايس، في تغريدة أمس السبت، إن «الولايات المتحدة تعترض على قرار المحكمة الجنائية الدولية في ما يتعلق بالوضع الفلسطيني». وأضاف «سنواصل دعم التزام الرئيس (جو) بايدن القوي بإسرائيل وأمنها، بما في ذلك الاعتراض على الإجراءات التي تسعى إلى استهداف إسرائيل بشكل غير عادل». وتابع «لدينا مخاوف جدّية حيال محاولات المحكمة الجنائيّة الدوليّة ممارسة صلاحيّتها القضائيّة على الجنود الإسرائيليّين». وأضاف «لقد اتّخذنا دائماً الموقف القائل إنّ اختصاص المحكمة يجب أن يقتصر على الدول التي وافقت على إنشائها، أو تلك التي يُحيلها إليها مجلس الأمن الدولي». وردّاً على سؤال عما إذا كانت إدارة بايدن ستردّ بفرض «عقوبات» كان ترامب قد هدد بها لو جاءت المحكمة بقرار من هذا النوع، قال برايس «إننا ننظر عن كثب» في موضوع صلاحية المحكمة. فلسطينياً، أكد رئيس الوزراء الفلسطيني محمد أشتية أن القرار «انتصار للعدالة وللإنسانية، وقيم الحق والعدل والحرية، وإنصاف لدماء الضحايا ولذويهم الذين يكابدون ألم فراقهم، وكان آخرهم الشهيد خالد نوفل من قرية رأس كركر غرب رام الله، الذي قتل بدم بارد برصاص المستوطنين». وأشار إلى إن القرار «رسالة لمرتكبي الجرائم أن جرائمهم لن تسقط بالتقادم، وأنهم لن يفلتوا من العقاب». وطالب المحكمة بتسريع إجراءاتها القضائية في الملفات المرفوعة أمامها، والتي تتضمن الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل خلال ثلاث حروب شنتها على قطاع غزة، إضافة إلى ملفي الأسرى والاستيطان. واعتبر وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني رياض المالكي، في بيان، أن القرار يبرهن على استقلالية المحكمة ونزاهتها في ظل حملة التشويه التي أدارتها إسرائيل. واعتبرت حركة «فتح»، في بيان، أنه «آن الأوان لأن يدفع مجرمو الحرب الإسرائيليون ثمن جرائمهم التي ارتكبوها بحق الشعب الفلسطيني، وأن هذه الجرائم لن تسقط بالتقادم مهما طال الزمن أو قصر». ورحّبت حركة «حماس»، أمس السبت، بقرار المحكمة الجنائية الدولية. وقالت، في بيان، إن «القرار خطوة مهمة على طريق إنجاز العدالة، وإنصاف ضحايا الاحتلال الصهيوني». ودعت إلى ضرورة «استكمال الخطوات المطلوبة لمحاسبة مجرمي الحرب الصهاينة في المحاكم الدولية». واعتبرت أن «مساعي المحكمة لمواجهة الضغوط المتوقعة، تؤكد مصداقيتها ونزاهتها». وطالبت «المجتمع الدولي بتمكين الشعب الفلسطيني من إنجاز حقوقه الأساسية بالحرية والاستقلال وتقرير المصير». وقال المسؤول في «حماس» سامي أبو زهري إن القرار تطور مهم سيسهم في حماية الشعب الفلسطيني. وحث المجتمع الدولي على فتح تحقيق في «جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني». كما رحبت الجامعة العربية ووزارة الخارجية التركية ومنظمة «هيومن رايتس ووتش» بالقرار.

أكدت «الجنائية الدولية» أن وليتها تمتد إلى غزة (مجدي فتحي/Getty)

ستقوم فاتو بنسودا بفتح تحقيقات حول قضايا تختارها هي

إسرائيل تعد قائمة منع سفر لنحو 300 مسؤول خشية توقيفهم

إصابات في الضفة الغربية

اعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب مستوطنين، أمس السبت، على المزارعين الفلسطينيين وأشجارهم، في سلفيت والخليل ونابلس في الضفة الغربية المحتلة. ووقعت مواجهات عنيفة بين عشرات الشبان وقوات الاحتلال في المنطقة الشمالية الشرقية من قرية بيت دجن شرق نابلس، أصيب خلالها فلسطينيان بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، والعشرات بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع، وجرى علاجهم ميدانياً.

للحديث تتمة...

الجولاني والتغييرات الشكلية

عيسى سميسم

على الرغم من تصنيف هيئة تحرير الشام تنظيماً إرهابياً من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة وتركيا، إلا أنّ «الهيئة» ومنذ انتصارها على حركة أحرار الشام وسيطرتها المطلقة على محافظة إدلب، وهي تحاول تسويق نفسها بقيادة أبو محمد الجولاني على أنها تنظيم معتدل يمكن أن يكون شريكاً مستقبلياً في أية تسوية سياسية في سورية. لهذه الغاية، قام الجولاني باستبعاد تدريجي لمعظم القيادات الأكثر تطرفاً من «الهيئة» وبخاصة القياديون الأجانب، ما ساهم بانشقاق قسم منهم بقيادة الشرعي السابق في جبهة النصرة الأردني سامي العريدي وتشكيل تنظيم جديد تحت اسم حراس الدين يرتبط بتنظيم القاعدة بشكل مباشر. كما بدأ الجولاني بالظهور بلباس لا يحمل صبغة دينية عبر المعرّفات الخاصة بالهيئة، ثم بدأت «الهيئة» بالترويج له كشخصية معتدلة تتابع شؤون سكان محافظة إدلب. كذلك أبدى انفتاحاً على الظهور في وسائل الإعلام الغربية وتسويق «الهيئة» كتنظيم معتدل وقابل لتقديم التنازلات التي تضمن بقاءه، في الوقت الذي لم يجر فيه أي تغيير يذكر على مستوى علاقة الهيئة بسكان المنطقة. ولا يزال التشدد مسيطراً والذي يصل إلى حدود التدخل بخصوصيات المواطنين.

أما في ما يخص العلاقة بين «الهيئة» وتركيا «الضامن لمحافظة إدلب»، والمكلفة بحل قضية التنظيمات الإرهابية فيها، فقد كانت الأخيرة تستعين بـ«الهيئة» لحماية كل القوات التركية التي دخلت محافظة إدلب، الأمر الذي ربما ترى فيه «الهيئة» فرصة لمحاولة إقناع المجتمع الدولي وبشكل خاص تركيا والولايات المتحدة لنزع صفة الإرهاب عنها كبديل للحلول التي كانت مطروحة كالقضاء عليها أو إقناعها بالانخراط ضمن الجيش الوطني. وربما وجد الجولاني في استلام إدارة أميركية جديدة بقيادة جو بايدن فرصة لمحاولة إقناعها بالتحول الذي طرأ على «الهيئة» وباستعدادها لتقديم مزيد من التغييرات في بنيتها، فجاء ظهوره أخيراً مستقبلاً صحافياً أميركياً بينما يرتدي لباساً عصرياً. وكل ذلك ترافق مع نصائح «مجموعة الأزمات الدولية» لإدارة بايدن بإعادة النظر في تصنيف «هيئة تحرير الشام» مجموعةً إرهابية. فهل ينجح الجولاني في إقناع المجتمع الدولي بتحويل التنظيم الذي أسسه من تنظيم يتبع «القاعدة» مباشرة، ومن سبب للمشكلة في إدلب، إلى شريك في الحل السياسي بمجرد إجراء بعض التغييرات الشكلية؟

اجتماع عربي

يعقد وزراء الخارجية العرب، غداً الاثنين، اجتماعاً في مقر جامعة الدول العربية، لنظر مشروع قرار متعلق بالقضية الفلسطينية، وحقوق الشعب الفلسطيني. وبحسب مصادر دبلوماسية مصرية تحدثت مع «العربي الجديد»، فإن الوزراء سيستعرضون خلال الاجتماع مشروع قرار يتضمن التأكيد على التزام كافة أعضاء الجامعة بحقوق الفلسطينيين المقررة في مبادرة السلام العربية، بما في ذلك الدول الأعضاء في الجامعة والتي اتخذت قرارات التطبيع مع إسرائيل.

تقرير

السودان: حرب على «لجنة محاربة الفساد»

الخرطوم ـ عبد الحميد عوض

تشهد السلطة الانتقالية في السودان، أزمة جديدة بين المكونين المدني والعسكري، سببها هذه المرة، لجنة حكومية معنية بتفكيك نظام الرئيس المعزول عمر البشير داخل مؤسسات الدولة، في وقت يتصاعد الجدل بشأن اعتقال أحد أعضاء هذه اللجنة، وهو صلاح مناع، بعد تقديم بلاغ ضده، إثر انتقادات وجهها لقيادات المكون العسكري في البلاد. وشكلت لجنة «إزالة التمكين ومحاربة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة»، في ديسمبر/كانون الأول 2019، بعد نحو 8 أشهر من سقوط نظام البشير، برئاسة عضو مجلس السيادة الانتقالي، الفريق ياسر العطا، ورئيس مناوب هو محمد الفكي سليمان، وهو أيضاً عضو بمجلس السيادة، وضمت في عضويتها، وزراء وقيادات في تحالف «قوى إعلان الحرية والتغيير». وبدأت اللجنة منذ ذلك الوقت في استرداد عقارات وأموال وشركات، من رموز النظام السابق، فضلاً عن فصل موظفين من الخدمة المدنية، تقول اللجنة إنّ قرارات تعيينهم تمت بسبب ولائهم للحزب الحاكم السابق «المؤتمر الوطني».

لكن اللجنة، واجهت عقبات عديدة في عملها، واتهمت النائب العام تاج السر الحبر، والشرطة بالتباطؤ في تنفيذ ومتابعة القرارات التي تصدرها. كما صُوّبت اتجاه اللجنة حملة انتقادات واسعة من قبل المكون العسكري ومن رموز النظام السابق، ونُشرت حملة إعلامية وقانونية واسعة ضدها. حتى رئيس اللجنة الفريق ياسر العطا، وجه في بعض الأحيان انتقادات للجنة، وطالب بحلها وتشكيل مفوضية مستقلة لمكافحة الفساد، قبل أن يتقدم الخميس الماضي باستقالته من رئاستها. وقال العطا في تصريح صحافي «هنالك انتقاد مستمر من كافة مستويات الحكم ومعظم مكونات الحاضنة السياسية لقانون ونهج عمل اللجنة».

كذلك حركت بعض الجهات إجراءات قانونية ضدّ اللجنة، ومن بين تلك الجهات مجلس السيادة، الذي قيد دعوى جنائية الأسبوع الماضي، ضد مقرر اللجنة صلاح مناع، عطفاً على تصريحات صحافية له، قبل أيام، ذكر فيها أنّ رئيس مجلس السيادة، عبد الفتاح البرهان، ونائبه محمد حمدان دقلو المعروف بـ«حميدتي»، تدخلا قبل فترة لإطلاق سراح، وداد بابكر، الزوجة الثانية لعمر البشير، المشتبه بتورطها في عدد من ملفات الفساد. وبناءً على هذه الدعوى، ألقت قوة من الشرطة القبض صباح أمس السبت، على مناع، بحسب ما قالت لجنة إزالة التمكين. وأشارت اللجنة في بيان إلى أنه «تم فتح مواد ضد مناع تتعلق بإشانة السمعة، وإثارة الكراهية ضد القوات النظامية، والإساءة والسباب». ووصف بيان اللجنة التهم المنسوبة لمناع بأنها «فضفاضة وشبيهة بما يفعل النظام البائد في اتهاماته ضد خصومه». وأكدت «احترامها للقانون والعدالة مع احتفاظها بموقفها من النائب العام ومسلكه وتقاعسه حيال قضايا العدالة، وفتح البلاغات في مواجهة مفسدي النظام البائد، وتقديمهم للمحاكم، في مقابل نشاطه وعلو همته في ملفات أخرى، واهتمامه بإطلاق سراح قادة النظام البائد».

ويفسر مراقبون تصاعد وتيرة الهجوم على اللجنة، لبدئها في مراجعة تتعلق بعدد من الشركات الأمنية التابعة مباشرة للمكون العسكري، وهو موضوع مقلق بالنسبة لهذا المكون ويرفض أن يتم الاقتراب منه.

مقابل ذلك الهجوم، بدأت حملة مضادة مساندة للجنة وما تقوم به. وأصدر عدد من لجان المقاومة، الجسم الذي اعتُمد عليه في تحريك الثورة السودانية، بيانات ترفض تماماً الدعوات المنادية بحل لجنة إزالة التمكين، معتبرة ذلك «خطاً أحمر، لا يمكن المساس به».

من جهته، أصدر المجلس المركزي لـ«قوى إعلان الحرية والتغيير»، أمس السبت، بياناً، حذّر فيه من التعرض للجنة إزالة التمكين، وعدها «واحدة من أهداف ثورة ديسمبر المجيدة، لتصفية النظام البائد وإزالة التمكين وبؤر الفساد، وإجراء المساءلة والمحاسبة بشفافية وموضوعية في كل التجاوزات والانتهاكات والجرائم، وإعادة أموال الدولة المنهوبة».

وأوضح البيان، أنّ اللجنة «لم تخيّب آمال الشعب، إذ بدأت تعمل بكل مسؤولية وتفان وتجرد، وحققت خلال عام إنجازات عظيمة على الرغم من المحاولات اليائسة لشيطنتها من قبل الفاسدين ورموز النظام البائد». واتهم البيان قيادات في الدولة بـ«السعي لإعاقة عمل لجنة إزالة التمكين، مما يؤكد بأن البعض ما زال لديه ارتباط بالنظام البائد ويعمل من داخل حكومة الثورة لتقويضها». وأضاف البيان أنّ «الازدواجية الواضحة في التعامل مع اللجنة، يقدح في العدالة وفي سير التحقيقات التي تعمل عليها النيابة العامة، والتي تركت واجباتها واتجهت إلى الصراع مع لجنة التفكيك»، مشيراً إلى أنّ «الإجراءات التعسفية في مواجهة صلاح مناع، من قبل النائب العام، تطور في غاية الخطورة، وعملية مقصودة لقتل كل ما قامت به اللجنة من جهود كبيرة في ملاحقة الفاسدين واسترداد أموال الشعب لصالح قوى الردة والثورة المضادة».

من جهته، أصدر حزب «الأمة» القومي، بياناً مماثلاً رفض فيه ما وصفه بـ«حملة استهداف لجنة تفكيك النظام السابق، واسترداد الأموال العامة، وخصوصاً الحملة ضد صلاح مناع». واستنكر الحزب «الممارسات الغوغائية التي تعمل على التغول على هيبة ومؤسسات الدولة»، مشدداً على أنّ «التحول الديمقراطي المنشود يقوم على أسس المشاركة، والشفافية، والمحاسبية، وسيادة حكم القانون، وعدم انتهاك حق أي إنسان». ودعا «واحدة من أهداف ثورة ديسمبر المجيدة، لتصفية النظام البائد وإزالة التمكين وبؤر الفساد، وإجراء المساءلة والمحاسبة بشفافية وموضوعية في كل التجاوزات والانتهاكات والجرائم، وإعادة أموال الدولة المنهوبة».

حذرت قوى «الحرية والتغيير» من التعرض للجنة إزالة التمكين

رصد

أنشطة نووية إيرانية غير معلنة

واشنطن، طهران ـ العربي الجديد

تعود التساؤلات حول مدى التقدم الذي تحرزه إيران في ما يتعلق ببرنامجها النووي، بعد نقل صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، أول من أمس الجمعة، عن دبلوماسيين قولهم، إن مفتشي الأمم المتحدة عثروا على أدلة جديدة على أنشطة نووية غير معلنة في إيران.

وقالت صحيفة نقلاً عن ثلاثة دبلوماسيين، إنّ عينات تم أخذها من موقعين خلال عمليات التفتيش التي قادتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في الخريف الماضي، احتوت على آثار لمواد مشعة، ما يمكن أن يؤشر إلى أن إيران شرعت بعمل في مجال الأسلحة النووية، وذلك وفقاً للموقع الذي تم فيه العثور على الآثار. ومنعت إيران، العام الماضي، مفتشي الوكالة، من دخول المواقع المعنية لمدة سبعة أشهر، على الرغم من نفيها مراراً سعيها لصنع قنبلة نووية. ونهاية العام الماضي، صدّق مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، في إيران، على مشروع قانون «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات» الأميركية المفروضة على طهران منذ عام 2018، بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي. والقانون المكون من تسعة بنود يعيد البرنامج النووي الإيراني إلى ما قبل الاتفاق النووي المبرم عام 2015 مع المجموعة الدولية (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وهي الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين، إلى جانب ألمانيا)، من خلال اتخاذ خطوات نووية لافتة، منها إنهاء التفتيش الأممي للمنشآت، ورفع درجة تخصيب اليورانيوم إلى 20 في المائة وأكثر منها «إذا استدعت الحاجة». علماً أن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، نفى أخيراً توجّه بلاده لطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أواخر الشهر الحالي إذا لم ترفع العقوبات.

واستأنفت طهران، في يناير/كانون الثاني الماضي تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 في المائة، كما بدأت بتنصيب معدات إنتاج معدن اليورانيوم، في انتهاك للاتفاق النووي المبرم مع القوى العالمية. ومن الخطوات المهمة الأخرى التي ينص القانون على تنفيذها إذا لم ترفع العقوبات الأميركية، وقف تنفيذ البروتوكول الإضافي الذي أخضع البرنامج النووي الإيراني لـ«رقابة صارمة» يوم 21 فبراير/شباط الحالي، و«تدشين مصنع إنتاج اليورانيوم المعدني في أصفهان في غضون 5 أشهر من إقرار القانون»، أي خلال يونيو/ حزيران المقبل.

في هذه الأثناء، أكد وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، أمس السبت، أنه لا حاجة للتفاوض من أجل عودة واشنطن إلى الاتفاق النووي المبرم مع الساسية الدولية عام 2015، قائلاً إنّ أي مفاوضات معها ستكون في إطار المجموعة. واقترح ظريف، في مقابلة مع صحيفة «همشهري» التابعة لبلدية العاصمة طهران، أن يقوم وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، بتنسيق عودة واشنطن إلى الاتفاق النووي، معلناً عن استعداد بلاده لإجراء مباحثات مع بوريل بهذا الشأن، كمحاولة إيرانية على ما يبدو للاستفادة من وساطة الاتحاد الأوروبي. وأضاف أنه «إذا ما عادت الولايات المتحدة بعد ذلك للاتفاق النووي وأصبحت عضواً به، حينئذ سنجلس على طاولة المفاوضات في إطار مجموعة 4+5». غير أنّ الوزير الإيراني رفض التفاوض «الثنائي» مع الإدارة الأميركية، مشيراً إلى عدم وجود إجماع في إيران بشأن ذلك، واعتبر أنّ الدخول في هذه المفاوضات «ليس صحيحاً من دون إجماع». وأشاد ظريف بالاتفاق النووي في مواجهة انتقادات المحافظين، ليقول إن منافعه لم تكن اقتصادية فحسب، بل «أنهى الإجماع الأمني ضد إيران، فضلاً عن الاعتراف بالحقوق النووية الإيرانية». وعن وجود مباحثات بين طهران والعواصم الأوروبية، قال ظريف إنّ بلاده ليست لديها مشكلة في إجراء المباحثات مع الأوروبيين، كاشفاً أنّ مساعده عباس عراقجي «يجري مشاورات مستمرة معهم». وحذّر وزير الخارجية الإيراني من إعادة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، متوعّداً بانسحاب طهران من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية «إن تم ذلك».

في هذه الأثناء، يزور رئيس مجلس الشورى الإسلامي في إيران (البرلمان)، محمد باقر قاليباف، اليوم الأحد، موسكو، حاملاً معه رسالة من المرشد الإيراني علي خامنئي، إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وقال الخبير الإيراني في العلاقات الإيرانية الروسية، شعيب بهمن، في حديث مع «العربي الجديد» إن هذه الرسالة في ضوء الظروف الدولية الراهنة بعد فوز بايدن «تضاعف أهمية الزيارة». وبرأيه فإنّ «إيران تطمئن من خلال الزيارة روسيا إلى أنها ستبقى ملتزمة التعهدات والاتفاقيات المبرمة بين البلدين، وأنها لن تستدير نحو الغرب، عكس التحليلات». وفي معرض الرد على سؤال عمّا إذا كانت الزيارة مؤشراً على إحباط إيراني مبكر من أن تتبنى الإدارة الأميركية الجديدة مقاربة مختلفة معها عن سلفها، استبعد بهمن حصول انفراجة في التوتر مع الغرب وتحسن العلاقات معه في الظروف الراهنة.

ظريف: لا إجماع في إيران على التفاوض الثنائي مع أميركا (الأناضول)

شرق غرب

عشرات الآلاف يتظاهرون ضد انقلاب ميانمار

نزل عشرات الآلاف إلى الشوارع في مدن ميانمار أمس السبت، ولا سيما مدينة يانغون (العاصمة الاقتصادية)، للتنديد بالانقلاب الذي نفّذه الجيش الأسبوع الماضي، وللمطالبة بإطلاق سراح أونغ سان سو تشي. وردد المحتجون هتافات «تسقط الديكتاتورية العسكرية وتحيا الديمقراطية»، ورفعوا لافتات كُتب عليها «ضد الديكتاتورية العسكرية». وارتدى كثير من المتظاهرين ملابس باللون الأحمر، وهو اللون المميز لـ«حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية» بزعامة سو تشي.

(رويترز)

لبنان: احتجاج على اغتيال لقمان سليم

تجمع نحو مائة ناشط في وسط بيروت، أمس السبت، للاحتجاج على مقتل الناشط السياسي المناهض لحزب الله لقمان سليم، للمطالبة بتحقيق شفاف في قتله. وقتل سليم بالرصاص وغُثر على جثته في سيارته يوم الخميس الماضي في جنوب لبنان.

(رويترز)

المعارضة تقتل 15 من عناصر النظام السوري

قتلت فصائل المعارضة المسلحة، أمس السبت، 15 عنصراً من قوات النظام السوري والمليشيات الموالية له بهجوم في ريف حماة، قرب منطقة سهل الغاب وسط البلاد. وقال مصدر من «الجبهة الوطنية للتحرير»، التابعة للجيش الوطني السوري المعارض، إن مقاتلين من فصيل «جيش النصر» شنّوا هجوماً على موقع لقوات النظام في قرية الفطاطرة شرقي سهل الغاب، وقتلوا 15 عنصراً.

(العربي الجديد)

السودان: انتقادات لملتقى ديني بمشاركة يهودية

واجهت مشاركة يهودية في ملتقى ديني في الخرطوم، أمس السبت، حملة اعتراضات واسعة من تيارات دينية وسياسية، وصفتها بجزء من عملية التطبيع مع إسرائيل. ويهدف الملتقى الذي نظمه النائب السابق أبو القاسم برطم، أحد دعاة التطبيع مع إسرائيل، إلى «تعزيز التسامح والسلم الاجتماعي في السودان»، وقد تخللته مداخلة من حاخام من تل أبيب لمدة دقيقتين.

(العربي الجديد)

الصومال: فشل في كسر جمود اختيار رئيس جديد

قال مسؤولون حكوميون في الصومال، أمس السبت، إن زعماء البلاد فشلوا في كسر الجمود حول اختيار رئيس جديد الأسبوع المقبل، مما يزيد من مخاطر التوتر السياسي. وقال وزير الإعلام عثمان دبي، في ساعة متأخرة الجمعة، إن الرئيس محمد عبد الله محمد عاد جواً إلى العاصمة مقديشو من دون اتفاق على العاملين في اللجان الانتخابية الإقليمية. من جهته، أعلن رئيس البرلمان الصومالي محمد مرسل شيخ عبد الرحمن (الصورة)، في جلسة لأعضاء البرلمان، صباح أمس السبت، أنّ مجلس الشعب لن يكون جزءاً من الخلافات السياسية بين الحكومة الصومالية من جهة ورؤساء الولايات الفيدرالية من جهة ثانية، مشدداً على أنه لا توجد أجندة برلمانية لتمديد فترة الحكومة الصومالية والرئاسة.

(العربي الجديد، رويترز)

الحدث

على الرغم من أن استراتيجية الرئيس الأميركي جو بايدن بشأن اليمن تتضمن نقاطاً إيجابية، إلا أن وقف الحرب لا يزال أمراً بعيد المنال، خصوصاً أنه لم يغلق الباب نهائياً على المشاركة الأميركية فيها

اليمن واستراتيجية بايدن

غموض يشوب وقف الدعم الأميركي للعمليات الهجومية للتحالف

وضعت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن استراتيجية جديدة، تركز على الدبلوماسية، في إطار محاولاتها وقف الحرب اليمنية. إلا أن هذه الاستراتيجية تواجه عوائق كثيرة، إذ إن إعلان بايدن إنهاء «كل الدعم الأميركي للعمليات الهجومية في الحرب في اليمن، بما في ذلك مبيعات الأسلحة»، أتبعه بالتأكيد على «التزامنا مساعدة السعودية في الدفاع عن أراضيها ضد هجمات جديدة»، ما قد يعني أن أي هجوم حوثي على الأراضي السعودية قد يأتي يعيد وقف التسليح إلى نقطة الصفر.

كما أن واشنطن لن توقف حربها في اليمن، إذ إنها ستواصل جهودها لمحاربة تنظيمي «القاعدة» و«داعش» في هذا البلد. النقطة الوحيدة الواضحة في الاستراتيجية الأميركية الجديدة هي رفع جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) عن لائحة الإرهاب، وهو أمر كانت ضغطت منظمات العمل الإنساني للتوصل له، إذ إنه لا خيار لديها سوى التعامل مع الحوثيين، الذين يشكلون حكومة أمر واقع في مناطق واسعة من اليمن، بما في ذلك العاصمة صنعاء.

وبعد ساعات من كشف بايدن عن استراتيجيته، ذكرت وكالة الأنباء السعودية (واس)، أمس السبت، أن بلينكن أجرى اتصالاً هاتفياً بنظيره السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، وذلك في أول مكالمة بينهما. وأوضحت أن الوزير السعودي هنأ بلينكن على تولي المنصب الأسبوع الماضي، وعبّر عن «تطلع المملكة للعمل مع الولايات المتحدة الأميركية لمواجهة التحديات المشتركة وصون الأمن والاستقرار في المنطقة». وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، أمس الجمعة، «أبلغنا الكونغرس رسمياً» بنيّة وزير الخارجية أنتوني بلينكن شطب الحوثيين من لائحة الإرهاب. وأضاف أن «هذا القرار لا علاقة له بنظرتنا للحوثيّين وسلوكهم المستهجن، بما في ذلك الهجمات على المدنيّين وخطف مواطنين أميركيّين». وتابع: «أكدنا التزامنا مساعدة السعودية في الدفاع عن أراضيها ضد هجمات جديدة»، مشدداً على أن «تحرّكنا هذا ناجم فقط عن العواقب الإنسانيّة لهذا التصنيف الذي قامت به الإدارة السابقة في الدقائق الأخيرة». وأشار السعودي هنأ بلينكن على تولي المنصب الأسبوع الماضي، وعبّر عن «تطلع المملكة للعمل مع الولايات المتحدة الأميركية لمواجهة التحديات المشتركة وصون الأمن والاستقرار في المنطقة». وقال متحدّث باسم وزارة الخارجية الأميركية، أمس الجمعة، «أبلغنا الكونغرس رسمياً» بنيّة وزير الخارجية أنتوني بلينكن شطب الحوثيين من لائحة الإرهاب. وأضاف أن «هذا القرار لا علاقة له بنظرتنا للحوثيّين وسلوكهم المستهجن، بما في ذلك الهجمات على المدنيّين وخطف مواطنين أميركيّين». وتابع: «أكدنا التزامنا مساعدة السعودية في الدفاع عن أراضيها ضد هجمات جديدة»، مشدداً على أن «تحرّكنا هذا ناجم فقط عن العواقب الإنسانيّة لهذا التصنيف الذي قامت به الإدارة السابقة في الدقائق الأخيرة». وأشار السعودي هنأ بلينكن على تولي المنصب الأسبوع الماضي، وعبّر عن «تطلع المملكة للعمل مع الولايات المتحدة الأميركية لمواجهة التحديات المشتركة وصون الأمن

وفد أوروبي رفيع في عدن

عقد وفد اوروبي رفيع المستوى، في العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، اجتماعا مع رئيس الحكومة اليمنية معين عبدالملك (الصورة) ووزير الخارجية احمد بن مبارك.

وضم الوفد مسؤولين من بعثة الاتحاد الاوروبي وفرنسا وهولندا وبلجيكا والنرويج والمانيا والسويد وايرلندا وفنلندا. يشار الى انه ارفع وفد دولي على الاطلاق يزور اليمن منذ بدء الحرب، وتحديدا منذ اجتياح جماعة «انصار الله» (الحوثيين) لصنعاء اواخر 2014.

وبعض الاستشارات والدعم التكتيكي». وأوضح أن السعودية لا تزال شريكاً لأميركا، لكن تعليمات بايدن تتعلق بالعمليات في اليمن. وشدد على أن قرار وقف الدعم الأميركي للعمليات في اليمن «لن يؤثر على جهود محاربة تنظيمي القاعدة وداعش في اليمن». وفي إطار المصالح المشتركة بين أميركا والسعودية، كشف تقرير للأمم المتحدة، مساء الخميس الماضي، عن اعتقال زعيم فرع تنظيم «القاعدة في شبه جزيرة العرب» خالد باطرفي في أكتوبر/تشرين الأول الماضي في اليمن. وذكرت صحيفة «واشنطن بوست»، أمس السبت، أن تغيير الولايات المتحدة المسار العام للحرب التي تقودها السعودية في اليمن هو الجزء السهل. وأوضحت أنه في يوم واحد، غيرت الولايات المتحدة طريقة تعاطيها مع الحرب الكارثية في اليمن، إذ أنهى بايدن الدعم الأميركي للعمليات الهجومية للتحالف، وتعهد بتكثيف الجهود الدبلوماسية لوقف القتال، وعين مبعوثاً خاصاً جديداً إلى اليمن، هو تيم لوندركينغ.

وأوضحت الصحيفة أن الجزء الصعب من استراتيجية بايدن بدأ، مشيرة إلى أنه منذ العام 2015، عندما دخل التحالف، بقيادة السعودية، الحرب، أصبح اليمن مسرحاً لنزاع معقد ومستعص أسفر عن مقتل عشرات الآلاف وأدخل الملايين في المجاعة. واليوم، أصبحت البلاد ساحة لمشاحنات متعددة متداخلة حول السلطة والنفوذ والأيديولوجية، يغذيها اللاعبون الإقليميون الذين يسعون إلى تعزيز مصالحهم الاستراتيجية والأمنية. كما أن اليمن يزداد تصدعاً على أسس سياسية وقبلية ودينية وإقليمية. كما أنه لا يزال ملاذاً لفرع تابع لـ«القاعدة». وكتب كبير محللي اليمن في مجموعة الأزمات الدولية بيتر ساليسبري، في تغريدة، إن «إنهاء الدعم الأميركي لن يعني تلقائياً إنهاء الحرب. على الإطلاق. هناك توازن جيد يجب أن يتم التوصل إليه هنا، عبر إيجاد طريقة لإنهاء الحرب، بطريقة تستفيد منها الفصائل السياسية، والمسلحة، والجماعات المحلية والمجتمع المدني. هذا أمر ليس سهلاً على الإطلاق».

> قيّد البنتاغون الدعم الاستخباري والاستشاري للتحالف
>
> ساليسبري: إنهاء الدعم لن يعني تلقائيا توقف الحرب

وأشار إلى أن الصراع على الأرض تحول إلى حرب بين الحوثيين والسعودية والإمارات. كما أنه صراع إقليمي، يسعى فيه السعوديون والإمارات إلى منع إيران، المنحازة إلى الحوثيين، من توسيع نفوذها. يضاف إلى هذا الحرب التي تشنها أميركا ضد «القاعدة» و«داعش». وهنا، تساعد الإمارات والوكلاء المحليون البنتاغون، لكنهم متورطون أيضاً في صراعات محلية أخرى. ولجعل الأمر أكثر إرباكاً، يقاتل الحوثيون أيضاً «القاعدة» و«داعش». كما أن هناك انقسامات عميقة داخل التحالف، إذ أدت الخلافات بين الانفصاليين الجنوبيين، المدعومين من الإمارات، والقوات التابعة إلى الحكومة اليمنية، المدعومة من السعودية، إلى اشتباكات عنيفة بين الطرفين. وقال المحقق السابق في الأمم المتحدة غريغوري جونسون، في تغريدة الخميس الماضي، «لم يعد اليمن يعمل كدولة موحدة، وليس من الواضح على الإطلاق أنه يمكن إعادة توحيده مرة أخرى». وأضاف جونسون، مؤلف كتاب «الملاذ الأخير: اليمن والقاعدة وحرب أميركا في شبه الجزيرة العربية»: «لا توجد جماعة مسلحة في اليمن لديها ما يكفي من الرجال أو السلاح لفرض رغبتها على بقية البلاد، لكن كل جماعة مسلحة لديها تقريباً ما يكفي من الإثنين للعمل كمفسد (لحل) إذا كانت تعتقد أن رغباتها لا تتحقق».

ويشير تصريح بايدن إلى وجود مقاربة مختلفة لمبيعات الأسلحة إلى السعودية، حيث سيقوم المسؤولون بتقييم الصفقات، وما إذا كان سيتم استخدامها في الحرب في اليمن. لكن السؤال الأهم هو ما إذا كانت الأطراف المتحاربة في اليمن ستقبل التحول الحاد في السياسة الأميركية وترى واشنطن وسيطاً دبلوماسياً محايداً وجديراً بالثقة، خصوصاً أن الحوثيين يعتبرون أنها المحرض الرئيسي للحرب. ونقلت الصحيفة عن محللين قولهم إن القضية الكبرى ستكون حجم الدعم الأميركي الذي سيتم قطعه عن السعودية. ومن المتوقع أن يكون لهذا الإعلان تأثير عملي ضئيل على العمليات العسكرية الأميركية المتعلقة بحرب التحالف في اليمن، والتي تم إلغاء الجزء الأكبر منها بالفعل في 2018، جراء احتجاج قيادات في الحزبين الجمهوري والديمقراطي على الخسائر في صفوف المدنيين ومقتل الصحافي جمال خاشقجي. وفي حين أعلن البنتاغون أن التحول سيشمل «تقييد تبادل المعلومات الاستخباراتية مع السعودية والتحالف»، فإن مسؤولين عسكريين أشاروا للصحيفة إلى أن المشاركة كانت مقتصرة بالفعل على تزويد المسؤولين السعوديين بمعلومات عن التهديدات المباشرة ضدهم. وقال السفير الأميركي السابق في اليمن، جيرالد فيرستين، لصحيفة «واشنطن بوست»، إن إدارة بايدن ستواصل على الأرجح مساعدة السعودية في أنظمتها الدفاعية على طول الحدود اليمنية ضد هجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات بدون طيار. وأضاف أن «تأثير القرار هو في الواقع من حيث الموقف الأميركي والإشارة أكثر مما هو عليه من حيث إعاقة القدرات السعودية في اليمن».

وذكرت «نيويورك تايمز»، من جهتها، أن وقف إدارة بايدن تسليح السعودية لن ينهي الحرب. وأشارت إلى أنه لم يتضح الكثير من قرار بايدن بشأن ما هي الذخائر التي سيتم وقف بيعها للسعودية. لكن بعض الخبراء رأوا في مقاربة بايدن الجديدة أمراً مشجعاً، خصوصاً تعيين لوندركينغ مبعوثاً خاصاً للتوصل إلى سلام في اليمن. وقال ساليسبري، لـ«نيويورك تايمز»، إن التركيز على الدبلوماسية، التي افتقدناها إلى حد كبير بين كبار قادة إدارة ترامب، أمر مرحب به. كما أن خفض التسليح للسعودية قد يجعل الولايات المتحدة أكثر قدرة على الضغط من أجل التوصل لتسوية. واعتبر أن «الولايات المتحدة، من خلال إبعاد نفسها عن الصراع، قد تكون أكثر قدرة على وضع نفسها كقوة دبلوماسية تسعى بشكل موثوق لإنهاء الصراع. لكن الصعوبة ستكون في التوصل الى حل وسط تعتقد غالبية الفصائل المسلحة والسياسية في اليمن أنه مقبول». وتابع «قد يكون من الممكن إنهاء الحرب الكبرى، لكن من الأصعب بكثير إنهاء الحروب الصغيرة التي تشكل الصراع في الواقع».

وذكر موقع «فوكس» الأميركي أن واشنطن لم تنه مشاركتها تماماً في الحرب اليمنية، موضحاً أن الاستراتيجية الأميركية الجديدة تُظهر أن واشنطن ستواصل مساعدة الرياض في مواجهة الحوثيين والتهديدات الأخرى، إذ إن بايدن أشار إلى أن السعودية «تواجه هجمات صاروخية، وضربات بطائرات بدون طيار، وتهديدات أخرى من قوات مدعومة من إيران في عدة بلدان». كما أن إعلان واشنطن مواصلة الحرب ضد «القاعدة» و«داعش» في اليمن يعني أنها لن توقف نشاطها، بل سيتركز على هذين التنظيمين.

وأشار الموقع إلى أن الاستراتيجية الأميركية الجديدة تتضمن ثلاثة عناصر: إنهاء «العمليات الهجومية» في اليمن، واستمرار الدعم للدفاع عن السعودية، ودفع من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي للنزاع. وأشار إلى أنه فيما يخص جزء «العمليات الهجومية»، فإن واشنطن لن تساعد التحالف الذي تقوده الرياض في محاربة الحوثيين في اليمن بعد الآن. لكن هذا الأمر لا يعني أن الولايات المتحدة ستتوقف عن القتال في اليمن. ووفقاً للإدارة، ستواصل ضرب مقاتلي «القاعدة» و«داعش» في البلاد لضمان عدم تمكنهم من استخدامها كقاعدة لشن هجمات ضد أميركا. وأضاف الموقع أن «ما هو غير واضح ما يعنيه عملياً دعم السعودية في الدفاع عن نفسها. لنفترض أن الحوثيين سيواصلون مهاجمة السعودية. وبموجب القانون الدولي، يحق للرياض أن ترد بطريقة متناسبة. كيف سيكون الدعم الأميركي في هذه الحالة؟ بالنسبة لبعض الخبراء، فإن الغموض من جانب فريق بايدن يعني أن باب هذا الدعم لا يزال مفتوحاً». وقالت الخبيرة أنيل شيلين للموقع «كنت أود أن يقولوا بشكل لا لبس فيه إن الولايات المتحدة لن تشارك بعد الآن في العدوان السعودي في اليمن». واعتبرت أن «أحد الأسباب التي سمحت بها إدارة بايدن للإبقاء على هذا الغموض هو إبقاء السعودية سعيدة في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة للانضمام مجدداً إلى الاتفاق النووي الإيراني، الذي تعارضه الرياض». وتخشى شيلين من أن «تحاول السعودية إغراء الولايات المتحدة بالعودة إلى الدعم العسكري مع مزاعم بأن أفعالها ذات طبيعة دفاعية». وتابعت «كانت الحرب برمتها دفاعية في نظر السعوديين». وبالنسبة إلى النقطة الثالثة الخاصة بالحل السلمي، أوضح الموقع أن الحوثيين الذين يسيطرون على صنعاء ليس لديهم حافز كبير للتفاوض من أجل السلام لأن القتال لفترة أطول قد يزيد من نفوذهم في المحادثات المستقبلية.

(العربي الجديد)

ستعمل إدارة بايدن على شطب الحوثيين من لائحة الإرهاب (محمد حمود/Getty)

وكالات الإغاثة ترحب

رحبت وكالات الإغاثة العاملة في اليمن بقرار الإدارة الأميركية رفع الحوثيين عن لائحة الإرهاب. وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، أمس السبت، إن هذا الأمر «سيوفر إغاثة ضخمة لملايين اليمنيين الذين يعتمدون على المساعدات». واعتبر مدير شؤون اليمن في المجلس النرويجي للاجئين محمد عبدي، أن الخطوة تمثل «انتصاراً للشعب»، وتبعث برسالة قوية مفادها أن أميركا تهتم أولاً بمصالح اليمنيين.

تقرير

المغرب: رفض المقاربة الأمنية تجاه احتجاجات الفنيدق

تتعالى الدعوات للسلطات المغربية من أجل الاستماع إلى مطالب المحتجين في مدينة الفنيدق الذين تردت أوضاعهم الاقتصادية وعدم الاعتماد على المقاربات الأمنية

طنجة ـ **عادل نجدي**

ساد الهدوء الحذر أمس السبت، في مدينة الفنيدق شمال المغرب، بعد الأحداث التي عاشتها أول من أمس الجمعة نتيجة الاحتجاجات التي اندلعت على خلفية تردي الأوضاع اقتصادية بسبب إغلاق معبر مدينة سبتة، الواقعة تحت السيادة الإسبانية، وتداعيات أزمة كورونا. وتعالت أصوات فعاليات حقوقية وسياسية محذرة من تبني المقاربة الأمنية في مواجهة الاحتجاجات، ومنبهة إلى خطورة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد، وسط ترقب لما ستؤول إليه الأمور تحديداً لجهة إطلاق المحتجين الذين اعتقلوا والاستجابة لمطالب المواطنين.

وكادت الاحتجاجات التي رفعت مطلب إيجاد بديل اقتصادي لسكان المدينة بعد اشتداد الأزمة الاقتصادية جراء إغلاق المعبر الحدودي، أن تتطور إلى الأسوأ بعد أن عمد عدد من المحتجين إلى رشق عناصر الأمن، الذين كانوا يحاولون فض الاحتجاجات، ما أدى إلى إصابة 6 عناصر تم نقلهم إلى المستشفى لتلقي الإسعافات الضرورية. كما أسفرت عملية فض الاحتجاج عن إصابة 10 محتجين بحالات إغماء جراء التدافع بينهم، علاوة على صدامات بين عناصر القوات العمومية ورجال الإعلام والصحافة. ومنذ قرار السلطات المغربية، في ديسمبر/كانون أول 2019، الإغلاق النهائي لمعبر باب سبتة (المدينة الخاضعة للإدارة الإسبانية)، أمام تجار السلع المهربة، تضررت مدينة الفنيدق بشكل كبير، وطالت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية جل الفئات المجتمعية فيها، ما دفع شخصيات عمومية بالمنطقة إلى توقيع نداء وجهته إلى الحكومة المغربية من أجل إنقاذ المدينة.

ويمتهن مئات المغاربة تهريب السلع من مدينتي سبتة ومليلية الخاضعتين للإدارة الإسبانية، إلى باقي المدن داخل المغرب، حيث يعملون على حمل أكياس ضخمة مُحملة بالبضائع الإسبانية فوق ظهورهم لإدخالها إلى الأراضي المغربية وبيعها.

في غضون ذلك، اعتبر الناشط الحقوقي عزيز أدمين، في حديث مع «العربي الجديد»، أن احتجاج سكان الفنيدق «هو نتيجة طبيعية لسياسة صم الآذان من قبل الحكومة والسلطات العمومية، التي لم تضع سياسات بديلة وتوفير مصادر رزق جديدة بعد إغلاق المعبر». وأشار إلى أن المحتجين قبل خروجهم كانوا قد ناشدوا عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعبر البيانات والمراسلات كل الجهات المختصة في مختلف مستوياتها لإنقاذ المنطقة من الوضع الكارثي الذي أصبحت تعيش فيه.

وأوضح أنه لا يمكن بعد شهور من خنق الشريان الاقتصادي للمدينة، الادعاء بكون التظاهرات غير مرخص لها أو اتهامها بأنها تخدم مصالح أجنبية، معتبراً أن سيناريو احتجاجات الحسيمة وجرادة وما جرى في حينه يتكرر مرة أخرى، والمسؤولية تقع على عاتق الحكومة وليس على المنطقة التي تعاني الفقر والهشاشة.

في السياق، وصف مرصد الشمال لحقوق الإنسان أحداث الفنيدق بـ«المؤسفة»، مؤكداً أن خروج العشرات من شباب المدينة في تظاهرات احتجاجية كان للتنديد بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، بعدما سئموا من تردي الأحوال وفقدوا الأمل في أي تغيير لواقع يخرجهم من حالة الإحباط واليأس إلى بر الأمان والطمأنينة.

وتساءل المرصد الحقوقي، في بيان، عن أسباب التوقف الغامض وغير المعلن لمنطقة الأنشطة الاقتصادية الحرة بالفنيدق ومرتيل، مشيراً إلى أن مؤشرات الاحتقان المتصاعد كانت واضحة، خصوصاً بين الشباب، لكن السلطات المركزية والمحلية وضعت أصابعها في آذانها. واعتبر المرصد أن استمرار الاعتماد على المقاربة نفسها القائمة على الحل الأمني لن تجدي نفعاً أمام أصوات عشرات الآلاف من الشباب ممن فقدوا الأمل في التغيير، خصوصاً أن الاحتجاجات تزامنت مع الذكرى العاشرة لثورات الربيع العربي التي انطلقت كرد فعل على الفساد وغياب الديمقراطية وهضم الحقوق والحريات. وفي الوقت الذي أعلنت فيه السلطات عن فتح بحث بخصوص الأحداث التي عاشتها المدينة ليلة الجمعة تحت إشراف النيابة العامة المختصة، دعا المرصد إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين ووقف المتابعات وفتح باب الحوار مع المتظاهرين والاستماع إلى مطالبهم، منبها إلى خطورة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ظل عجز وضبابية وغموض في طريقة تدبير السلطات لهذا الملف الشائك. وتزامنت الاحتجاجات مع إعلان السلطات المحلية عن اتخاذ أولى الخطوات لمحاولة معالجة حالة الاحتقان التي تعرفها المنطقة نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية لآلاف الأسر التي كانت تعيش من «التهريب»، حيث تم الإعلان رسمياً عن إطلاق برنامج يتعلق بـ«بلورة وتفعيل آليات الدعم والمواكبة من أجل تحسين قابلية التشغيل وتحفيز ريادة الأعمال للفئات الهشة، خاصة النساء والشباب».

> اسفرت عملية فض الاحتجاج عن إصابة 10 اشخاص

تضررت الفنيدق بشكله كبير بسبب إغلاق معبر باب سبتة (فضل سنا/فرانس برس)

رصد

«الصناديد»... مليشيا قبلية متعددة الولاءات في الحسكة

تعتبر مليشيا «الصناديد» السورية، التي تضم مسلحين من قبيلة شمر، متعددة الولاءات، إذ إن مؤسسها الشيخ حميدي دهام الهادي الجربا ما زال على علاقة مع نظام الأسد والروس والإيرانيين والأكراد

أمين العاصي

خطت «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) خطوة واسعة باتجاه السيطرة بشكل كامل على الحدود السورية العراقية في منطقة شرقي نهر الفرات، من خلال السيطرة على أغلب النقاط الحدودية، التي تقع تحت سيطرة مليشيا «الصناديد» المحلية، التي تضم مسلحين من قبيلة شمّر العربية، التي تنتشر في عموم محافظة الحسكة في أقصى الشمال الشرقي من سورية. وأكد مصدر قيادي في قوات «الدفاع الذاتي»، التابعة إلى «قسد»، في حديث مع «العربي الجديد»، أن قواته انتزعت، خلال الأيام القليلة الماضية، السيطرة من «الصناديد» على عدة نقاط حدودية مع العراق، في قرى خزاعة وتميم وسليم في منطقة تل حميس الواقعة إلى الجنوب من مدينة القامشلي في محافظة الحسكة بنحو 40 كيلومتراً. وأوضح أن هذه النقاط كانت تتبع لقائد مليشيا «الصناديد» مانع الجربا، وهو من مشايخ «شمّر» التي تعد من أبرز القبائل العربية في الشمال الشرقي من سورية. وبيّن المصدر أنه بقي تحت سيطرة «الصناديد» 3 نقاط حدودية، هي همدان، وكنانة، وقضاعة، مشيراً إلى أن هذه المليشيا تستغل هذه النقاط الحدودية كطرق تهريب من وإلى العراق، وخاصة المواشي.

استقطاب شبان القبيلة

وبيّنت مصادر محلية، فضّلت عدم ذكر اسمها لأسباب تتعلق بسلامتها، أن «قسد» تعتمد على مقاتلين من قبيلة شمّر لانتزاع السيطرة على الحدود السورية العراقية من مسلحي «الصناديد» الذين ينتمون لنفس القبيلة. ورجحت أن تخلي المليشيا بقية النقاط الحدودية خلال الأيام القليلة المقبلة، حتى لا تلجأ «قوات سورية الديمقراطية» لاستخدام القوة، كما فعلت منذ أيام. وأشارت إلى أن رافع الحران، الذي يقود الآن قوات «حرس الحدود» التابعة لـ«قسد»، كان قائد «الصناديد، قبل أن ينشق عنها وينقل ولاءه إلى قوات سورية الديمقراطية». وأوضحت المصادر أن الحران يحاول استقطاب أكبر عدد من شبان القبيلة للعمل في قوات «حرس الحدود» مقابل راتب شهري يصل إلى 350 ألف ليرة سورية (نحو 100 دولار أميركي) بينما تدفع مليشيا «الصناديد» للمجندين فيها، رواتب متدنية لا تصل إلى 30 دولاراً.

دخول الأميركيين على الخط

وكشفت المصادر أن الجانب الأميركي «دخل على خط هذه الأزمة»، مشيرة إلى أنه «عقد اجتماعاً في مضافة شيخ مشايخ قبيلة شمّر حميدي دهام الهادي الجربا لحل الخلافات بينه وبين قسد، والتفاهم حول مسألة الحدود مع العراق». وكان حميدي أسس مطلع عام 2013 ما كان يسمى بـ«جيش الكرامة»، إثر سيطرة عدة فصائل على معبر البعربيّة الحدودي مع العراق في محافظة الحسكة، وفق مصادر مطلعة، بيّنت، في حديث مع «العربي الجديد»، أن حميدي استطاع بالاشتراك مع «وحدات حماية الشعب» الكردية السيطرة على المعبر أواخر ذلك العام. وأوضحت المصادر أنه بدّل تسمية المليشيا التابعة له إلى «الصناديد» في 2015، قبل انضمامه إلى «قسد»، التي تأسست بدعم من التحالف الدولي، بقيادة أميركا، أواخر عام 2015، من تحالف العديد من الفصائل العربية والكردية والتركمانية والآشورية.

> عقد الأميركيون اجتماعا لحل الخلافات بين الجربا وقسد

علاقات حميدي الجربا

وأشار الصحافي عبد العزيز خليفة (وهو من أبناء محافظة الحسكة)، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن حميدي الجربا «ما زال يحتفظ بعلاقاته الوثيقة مع نظام الأسد والروس والإيرانيين»، مضيفاً «بنفس الوقت يحتفظ بعلاقته مع الجانب الكردي في محافظة الحسكة، حيث كان الرئيس المشترك لإقليم الجزيرة ضمن مشروع الإدارة الذاتية في شمال شرقي سورية». وكان حميدي زار القاعدة الروسية في حميميم مطلع العام 2019، عقب زيارة له إلى دمشق، حيث ظهر في شريط فيديو قال فيه إن هدفه من زيارة القاعدة «إنقاذ بلدنا مما هي فيه». وتعد محافظة الحسكة المعقل الرئيسي لقبيلة شمّر العربية، والتي لها امتداد في العراق شرقاً وفي دول الخليج. وينتشر أفراد القبيلة في منطقة البعربية في ريف مدينة القامشلي الشرقي على امتداد الشريط الحدودي بين سورية والعراق، إضافة إلى بعض القرى في محافظة الحسكة. وتظهر التطورات أن «قوات سورية الديمقراطية» تحاول شق صفوف قبيلة شمّر للتقليل من تأثيرها في مجرى الأحداث في الحسكة وهي من أبناء محافظة الحسكة، وفق مصادر مطلعة، بيّنت، في حديث مع «العربي الجديد»، أن حميدي أستطاع بالاشتراك مع «وحدات حماية الشعب» الكردية السيطرة على المعبر أواخر ذلك العام. وأوضحت المصادر أنه بدّل تسمية المليشيا التابعة له إلى «الصناديد» في 2015، قبل انضمامه إلى «قسد»، التي وحرب أميركا في شبه الجزيرة العربية»: «لا توجد جماعة مسلحة في اليمن لديها ما يكفي من الرجال أو السلاح لفرض رغبتها على بقية البلاد، لكن كل جماعة مسلحة لديها تقريباً ما يكفي من الإثنين للعمل كمفسد (لحل) إذا كانت تعتقد أن رغباتها لا تتحقق».

ويشير تصريح بايدن إلى وجود مقاربة مختلفة لمبيعات الأسلحة إلى السعودية، حيث سيقوم المسؤولون بتقييم الصفقات، وما إذا كان سيتم استخدامها في الحرب في اليمن. لكن السؤال الأهم هو ما إذا كانت الأطراف المتحاربة في اليمن ستقبل التحول الحاد في السياسة الأميركية وترى واشنطن وسيطاً دبلوماسياً محايداً وجديراً بالثقة، خصوصاً أن الحوثيين يعتبرون أنها المحرض الرئيسي للحرب. ونقلت الصحيفة عن محللين قولهم إن القضية الكبرى ستكون حجم الدعم الأميركي الذي سيتم قطعه عن السعودية. ومن المتوقع أن يكون لهذا الإعلان تأثير عملي ضئيل على العمليات العسكرية الأميركية المتعلقة بحرب التحالف في اليمن، والتي تم إلغاء الجزء الأكبر منها بالفعل في 2018، جراء احتجاج قيادات في الحزبين الجمهوري والديمقراطي على الخسائر في صفوف المدنيين ومقتل الصحافي جمال خاشقجي. وفي حين أعلن البنتاغون أن التحول سيشمل «تقييد تبادل المعلومات الاستخباراتية مع السعودية والتحالف»، فإن مسؤولين عسكريين أشاروا للصحيفة إلى أن المشاركة كانت مقتصرة بالفعل على تزويد المسؤولين السعوديين بمعلومات عن التهديدات المباشرة ضدهم. وقال السفير الأميركي السابق في اليمن، جيرالد فيرستين، لصحيفة «واشنطن بوست»، إن إدارة بايدن ستواصل على الأرجح مساعدة السعودية في أنظمتها الدفاعية على طول الحدود اليمنية ضد هجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات بدون طيار. وأضاف أن «تأثير القرار هو في الواقع من حيث الموقف الأميركي والإشارة أكثر مما هو عليه من حيث إعاقة القدرات السعودية في اليمن». وذكرت «نيويورك تايمز»، من جهتها، أن وقف إدارة بايدن تسليح السعودية لن ينهي الحرب. وأشارت إلى أنه لم يتضح الكثير من قرار بايدن بشأن ما هي الذخائر التي سيتم وقف بيعها للسعودية. لكن بعض الخبراء رأوا في مقاربة بايدن الجديدة أمراً مشجعاً، خصوصاً تعيين لوندركينغ مبعوثاً خاصاً للتوصل إلى سلام في اليمن. وقال ساليسبري، لـ«نيويورك تايمز»، إن التركيز على الدبلوماسية، التي افتقدناها إلى حد كبير بين كبار قادة إدارة ترامب، أمر مرحب به. كما أن خفض التسليح للسعودية قد يجعل الولايات المتحدة أكثر قدرة على الضغط من أجل التوصل لتسوية. واعتبر أن «الولايات المتحدة، من خلال إبعاد نفسها عن الصراع، قد تكون أكثر قدرة على وضع نفسها كقوة دبلوماسية تسعى بشكل موثوق لإنهاء الصراع. لكن الصعوبة ستكون في التوصل الى حل وسط تعتقد غالبية الفصائل المسلحة والسياسية في اليمن أنه مقبول». وتابع «قد يكون من الممكن إنهاء الحرب الكبرى، لكن من الأصعب بكثير إنهاء الحروب الصغيرة التي تشكل الصراع في الواقع».

وذكر موقع «فوكس» الأميركي أن واشنطن لم تنه مشاركتها تماماً في الحرب اليمنية، موضحاً أن الاستراتيجية الأميركية الجديدة تُظهر أن واشنطن ستواصل مساعدة الرياض في مواجهة الحوثيين والتهديدات الأخرى، إذ إن بايدن أشار إلى أن السعودية «تواجه هجمات صاروخية، وضربات بطائرات بدون طيار، وتهديدات أخرى من قوات مدعومة من إيران في عدة بلدان». كما أن إعلان واشنطن مواصلة الحرب ضد «القاعدة» و«داعش» في اليمن يعني أنها لن توقف نشاطها، بل سيتركز على هذين التنظيمين.

وأشار الموقع إلى أن الاستراتيجية الأميركية الجديدة تتضمن ثلاثة عناصر: إنهاء «العمليات الهجومية» في اليمن، واستمرار الدعم للدفاع عن السعودية، ودفع من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي للنزاع. وأشار إلى أنه فيما يخص جزء «العمليات الهجومية»، فإن واشنطن لن تساعد التحالف الذي تقوده الرياض في محاربة الحوثيين في اليمن بعد الآن. لكن هذا الأمر لا يعني أن الولايات المتحدة ستتوقف عن القتال في اليمن. ووفقاً للإدارة، ستواصل ضرب مقاتلي «القاعدة» و«داعش» في البلاد لضمان عدم تمكنهم من استخدامها كقاعدة لشن هجمات ضد أميركا. وأضاف الموقع أن «ما هو غير واضح ما يعنيه عملياً دعم السعودية في الدفاع عن نفسها. لنفترض أن الحوثيين سيواصلون مهاجمة السعودية. وبموجب القانون الدولي، يحق للرياض أن ترد بطريقة متناسبة. كيف سيكون الدعم الأميركي في هذه الحالة؟ بالنسبة لبعض الخبراء، فإن الغموض من جانب فريق بايدن يعني أن باب هذا الدعم لا يزال مفتوحاً». وقالت الخبيرة أنيل شيلين للموقع «كنت أود أن يقولوا بشكل لا لبس فيه إن الولايات المتحدة لن تشارك بعد الآن في العدوان السعودي في اليمن». واعتبرت أن «أحد الأسباب التي سمحت بها إدارة بايدن للإبقاء على هذا الغموض هو إبقاء السعودية سعيدة في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة للانضمام مجدداً إلى الاتفاق النووي الإيراني، الذي تعارضه الرياض». وتخشى شيلين من أن «تحاول السعودية إغراء الولايات المتحدة بالعودة إلى الدعم العسكري مع مزاعم بأن أفعالها ذات طبيعة دفاعية». وتابعت «كانت الحرب برمتها دفاعية في نظر السعوديين». وبالنسبة إلى النقطة الثالثة الخاصة بالحل السلمي، أوضح الموقع أن الحوثيين الذين يسيطرون على صنعاء ليس لديهم حافز كبير للتفاوض من أجل السلام لأن القتال لفترة أطول قد يزيد من نفوذهم في المحادثات المستقبلية.

(العربي الجديد)

يقتصر دور قصيب «الصناديد» على منطقة انتشار قبيلة شمر (Getty)

غير أن الكاتب عدنان حمكو (وهو ما أبناء الشمال الشرقي من سورية)، يعبر عن اعتقاده، في حديث مع «العربي الجديد»، بأن «قسد»، التي تشكل الوحدات الكردية عمادها الرئيسي، «لا تسعى لفض الشراكة مع شمر لإدراكها بأهمية الثقل القبلي لها في منطقة شمال شرق سورية وامتدادها باتجاه العراق». وقال إن «دور فصيل الصناديد التابع لقبيلة شمر وتأثيره يقتصر على منطقة انتشار القبيلة في أقصى الشمال الشرقي من سورية». وأضاف «لا يمكن لأي فصيل أو جهة أخرى أن تسد هذا الفراغ في حال الانقلاب على قبيلة شمر، رغم ما يبديه شيخها (حميدي الجربا) من تودد للنظام السوري، وما يشاع عن العلاقة المستمرة واعتراضه على بعض سياسات قسد في الشمال الشرقي من البلاد أخيراً». وبيّن حمكو أن هناك «علاقة تاريخية متميزة بين قبيلة شمر والأكراد في شمال شرق سورية». وأوضح «أعادت قبيلة شمر هذا التحالف بعد سيطرة القوات الكردية على محافظة الحسكة، حيث كان للشيخ الجربا دور لافت في مشروع الإدارة الذاتية فيما يعرف بمقاطعة الجزيرة، فضلاً عن كون فصيل الصناديد شارك ضمن صفوف قوات سورية الديمقراطية، في معارك طرد تنظيم داعش من المنطقة». وتابع «أي شخصية تتسلم قيادة المنطقة عسكرياً من قبيلة شمر لا يمكن لها التمرد على م

الحدث

انهالت التعليقات المحلية والعربية والدولية المرحبة بانتخاب سلطة تنفيذية للمرحلة الانتقالية في ليبيا، والتي من المنتظر أن تحضّر لانتخابات جديدة في البلاد نهاية العام الحالي، لكن المخاوف من عراقيل اللاعبين المؤثرين تظل قائمة

قال الثني إن حكومته «مستمرة في أداء مهامها» (عبد الله دوما/فرانس برس)

ليبيا: اختبار نوايا

ترحيب واسع بالمرحلة الانتقالية واشتراطات مبكرة في الشرق

طرابلس ـ **العربي الجديد**

بعد عقد من الفوضى، بدأت ليبيا أمس السبت مرحلة انتقالية جديدة، بعدما نجح ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف السويسرية، أول من أمس الجمعة، في اختيار سلطة انتقالية، سيكون عليها التحضير لانتخابات من المقرر إجراؤها نهاية العام الحالي. وعلى الرغم من الترحيب المحلي والدولي الواسع بهذا التطور، إلا أن تساؤلات تثار حول مدى إمكانية نجاح السلطة الجديدة في قيادة المرحلة المقبلة.

ويتوقف ذلك بشكل كبير على نوايا اللاعبين الأساسيين في الصراع، وقوى الأمر الواقع الداخلية والخارجية، ومدى تطابق ترحيبها مع تصرفاتها على الأرض في الفترة المقبلة والتزامها بالمسار السياسي المنتظر، خصوصاً أنّ الاشتراطات بدأت مبكراً من قبل حكومة معسكر الشرق الليبي.

وأعلنت البعثة الأممية إلى ليبيا، الجمعة، بعد جولتي تصويت لملتقى الحوار، بحضور المبعوث الأممي الجديد إلى ليبيا يان كوبيتش، ورئيسة بعثة الدعم الأممية بالإنابة ستيفاني وليامز، فوز القائمة الثالثة، التي ضمّت محمد يونس المنفي رئيساً للمجلس الرئاسي، وعبد الله اللافي وموسى الكوني نائبين لرئيس المجلس، وعبد الحميد دبيبة رئيساً للحكومة. وبعدما أعلنت وليامز عن نتيجة التصويت، قالت إن على رئيس الحكومة الجديدة «تشكيل حكومته في غضون 21 يوماً، وتقديمها لمجلس النواب للمصادقة عليها في غضون 21 يوماً أيضاً».

وبينما بدا لافتاً الترحيب المحلي، العربي والدولي بهذا التقدّم، بدت لافتة كذلك، اشتراطات مبكرة من قبل الحكومة الموازية، المنبثقة عن مجلس النواب المجتمع في طبرق. إذ أكد رئيس هذه «الحكومة»، عبد الله الثني، استعداده لتسليم السلطة، لكن مشترطاً اعتماد مجلس النواب «المجسم الجديد». وقال الثني، في بيان له أمس السبت، إن حكومته «مستمرة في أداء مهامها المنوطة بها وفقاً للقانون الليبي، وبناء على الثقة الممنوحة لها من قبل مجلس النواب الشرعي المنتخب»، إلى حين «صدور الكلمة الفصل من مجلس النواب مجتمعاً وبشكل قانوني، وذلك لتسليم المهام لأي جسم تم اختياره وفقاً للقانون».

يأتي ذلك فيما رحبت قيادة مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، بانتخاب السلطة الجديدة للبلاد. وثمنت قيادة حفتر، في بيان لها أمس، الجهود التي بذلتها وليامز «وانتهت بانتخاب السلطة التنفيذية الجديدة التي يتطلع إليها كل الليبيين»، مطالبة هذه السلطة بـ«تقديم الخدمات وتهيئة البلاد لإجراء استحقاق الانتخابات العامة في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل لبداية انطلاق العملية الديمقراطية، وبناء دولة ليبيا الجديدة، دولة المؤسسات والقانون».

كما رحّبت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة «5 + 5» (تضم 5 مسؤولين عن كل طرف؛ حكومة الوفاق ومليشيات حفتر) بنجاح ملتقى الحوار السياسي في «اختيار مجلس رئاسي ورئيس حكومة موحدة». وأضافت اللجنة، في بيان لها، أن أعمالها لدعم مسارات الحل في ليبيا «لا تزال مستمرة من خلال الجولة السابعة في الفترة من 4 إلى 7 فبراير/شباط الحالي». وطالبت اللجنة القادة الميدانيين بالاستمرار في الالتزام الكامل باتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 23 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، والذي قالت إنه «هيّأ الظروف والأجواء المناسبة لمزيد من عمليات إطلاق المحتجزين وإنتاج عملية سياسية جادة أدت إلى تشكيل مجلس رئاسي وتسمية رئيس حكومة وحدة وطنية». وشددت اللجنة على التزامها بتنفيذ كامل بنود الاتفاق العسكري، وإصرارها على «المضي في عملية إخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب فوراً»، لافتة إلى أنها ستشرع في العاشر من الشهر الحالي في عمليات نزع الألغام ومخلفات الحرب تمهيداً لفتح الطريق الساحلي. وكان رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فايز السراج، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، ورئيس مجلس النواب في طبرق، عقيلة صالح، قد رحبوا بانتخاب السلطة الجديدة. وبالتوازي مع الترحيب المحلي، انهال الترحيب العربي والدولي باختيار السلطة الانتقالية الجديدة في ليبيا. وقال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، في مؤتمر صحافي مساء الجمعة، «أناشد الجميع بأن يعترفوا ويقبلوا بهذه النتائج، وأن يعملوا مع السلطات الجديدة التي جرى انتخابها».

كذلك رحبت حكومات ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأميركا وبريطانيا بالسلطة الانتقالية الليبية الجديدة، لكنها مع ذلك حذّرت من أن الطريق «لا يزال طويلاً». وذكرت في بيان مشترك أنه «سيتعين على السلطة التنفيذية الموحدة تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار، وتوفير خدمات عامة أساسية للشعب الليبي، وإطلاق برنامج مصالحة هادف، والتعامل مع احتياجات الميزانية العامة، وتنظيم انتخابات عامة». من جانبها، أعربت الخارجية الروسية عن أملها في أن تكون السلطة الجديدة «خطوة مهمة ومحورية في سبيل تجاوز الأزمة الحادة التي طال أمدها في ليبيا».

كما رحبت وزارة الخارجية التركية، باختيار أعضاء السلطة التنفيذية المؤقتة الليبية، فيما أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال اتصالين هاتفيين بالمنفي ودبيبة، أمس، حرص بلاده على مواصلة تطوير التعاون مع ليبيا في المرحلة الجديدة. إلى ذلك، رحب الاتحاد الأفريقي، والجامعة العربية، أمس، بتشكيل السلطة المؤقتة في ليبيا، بعد ساعات من دعم مماثل من مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الإسلامي. كذلك، رحبت دول عربية عدة، بانتخاب السلطة الجديدة، من بينها مصر، إذ عبّر الناطق باسم وزارة الخارجية المصرية، أحمد حافظ، عن تطلّع بلاده إلى العمل مع السلطة الليبية المؤقتة خلال الفترة المقبلة. كما عبّرت الخارجية السعودية عن أملها في أن تحافظ السلطة الجديدة «على وحدة وسيادة ليبيا».

وفي الإطار ذاته، اعتبرت وزارة الخارجية القطرية انتخاب السلطة الجديدة «علامة فارقة في مسيرة الشعب الليبي»، داعية كافة الأطراف الليبية إلى الالتزام بموعد الانتخابات والعمل على تحقيق المصالحة الشاملة. من جانبها، أكدت الخارجية الإماراتية على تعاونها «الكامل مع السلطة الجديدة». وهو الأمر نفسه الذي أكدته كل من وزارتي الخارجية التونسية والجزائرية، في بيانين منفصلين أمس. وفي الأردن، رحبت وزارة الخارجية، في بيان، بتشكيل السلطة التنفيذية الليبية، واصفة الأمر بأنه «خطوة إيجابية»، فيما أعربت الخارجية الكويتية عن أملها أن «يحقق هذا الإنجاز تطلعات الشعب الليبي».

الثني يشترط اعتماد مجلس النواب للجسم الجديد لتسليمه السلطة

أردوغان يؤكد حرص بلاده على مواصلة تطوير التعاون مع ليبيا

تعهدات

أكد رئيس المجلس الرئاسي المنتخب، محمد المنفي، في كلمة مصورة، الجمعة، أن المجلس «سيكون ممثلاً لكل الليبيين ودون تمييز أو إقصاء، وأن تسلم الأمانة للشعب في ديسمبر/كانون الأول المقبل». من جهته، تعهد رئيس الحكومة المنتخب، عبد الحميد الدبيبة، عبر تويتر، بالعمل من أجل إرساء أمن واستقرار ليبيا.

متابعة

تونس: أزمة «أداء اليمين» تنتظر التنازلات

جدّد محتجون تونسيون أمس السبت المطالبة بالكشف عن المتورطين في جريمة اغتيال شكري بلعيد في 2013، فيما تستمر أزمة الوزراء الجدد بانتظار تقديم تنازلات

تونس ـ **بسمة بركات، آدم يوسف**

أحيا سياسيون تونسيون ومنظمات عدة، أمس السبت، الذكرى الثامنة لاغتيال الأمين العام السابق لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد شكري بلعيد يوم 6 فبراير/ شباط 2013. ورفعوا في مسيرة بشارع بورقيبة في العاصمة تونس شعارات عدة، منها «شكري حي... والشعب لن يهزم». كذلك طالبوا بكشف حقيقة الاغتيالات السياسية وبتنفيذ الإصلاحات التي تعطلت منذ الثورة. وعرفت المسيرة إجراءات أمنية مشددة، إذ تم تطويق عدة شوارع في العاصمة محيطة بشارع بورقيبة. وأكد الناشط اليساري، منذر إسماعيلي، وهو صديق لبلعيد، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ شكري لا يزال حياً في قلوب رفاقه وعديد من التونسيين ممن قدموا أمس بكثافة لإحياء الذكرى الثامنة لاغتياله. وأكد أن هذه المناسبة فرصة للتذكير بملف الاغتيالات السياسية وللمطالبة بكشف الحقيقة. في هذه الأثناء، تتواصل في تونس ما باتت تعرف بأزمة «أداء اليمين» الدستورية منذ تصويت البرلمان على منح الثقة للتعديل الوزاري الذي شمل 11 وزيراً من أصل 25 حقيبة يوم 26 يناير/ كانون الثاني الماضي. وحتى أمس السبت، لم يوجه رئيس الجمهورية، قيس سعيّد، الدعوة إلى الوزراء الجدد لأداء اليمين الدستورية أمامه في قصر الرئاسة بقرطاج بحسب ما يفرضه الدستور، ما يعطل تعيينهم رسمياً، ونشر ذلك في الجريدة الرسمية كما تقتضيه الإجراءات. وأكد رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، أول من أمس الجمعة، أنه «لم يتلقَ أي مبرر رسمي من رئيس الجمهورية قيس سعيد لرفضه عدداً من الوزراء الذين شملهم التحوير الوزاري أخيراً ولا أسماء الوزراء المقصودين». وأشار إلى أن «المسألة طالت بعض الشيء... وهذا الوضع تسبب في تعطيل مصالح الدولة». مع العلم أن سعيّد كان قد حذر، الشهر الماضي، خلال اجتماع مجلس الأمن القومي بحضور المشيشي، ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، وعدد من الوزراء وكبار الموظفين في الدولة، من «مغبّة تمرير التعديل الوزاري»، بسبب ما وصفها بـ«الخروقات الدستورية وتعلق قضايا أو ملفات تضارب مصالح بعدد من الوزراء» دون تسميتهم. ويصرّ منذ ذلك الحين على موقفه.

ودخل الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطبوبي، على خط محاولة إيجاد تسوية للأزمة، ملمحاً عقب لقاء المشيشي أول من أمس إلى وجود بوادر إيجابية «في اتجاه إيجاد مخرج لحلحلة الأزمة السياسية الراهنة، بما يُعلي مصداقية الدولة». ولفت إلى أنه «في مثل هذه الأوقات الحرجة التي تعيشها بلادنا تظهر القامات، وأن تقديم بعض التنازلات من كل الأطراف يعتبر من شيم الكبار وليس ضعفاً».

وتعليقاً على الأزمة، قال المحلل السياسي عبد المنعم المؤدب، لـ«العربي الجديد»، أمس السبت، إنّ «السلطات في تونس انتقلت من تنازع الاختصاص وصراع الصلاحيات إلى حرب كسر العظام حيث يخشى كل طرف من حجم خسارة الصورة والمكانة وتبعات الرجوع خطوة إلى الوراء».

وأوضح أنّ «الأزمة السياسية التي تعيشها تونس ثلاثية الأبعاد، فسعيّد يبحث عن تثبيت مكانته وإعلاء هيبته بفرض العودة له في حالات التعديل الوزاري، والبرلمان يخشى ضرب صورته ومكانته الدستورية في حال التراجع عن الوزراء الذين منحهم الثقة، والوزراء يخشون تثبيت الشبهات والتهم حولهم في حال انسحابهم أو إبعادهم، وكذلك المشيشي يخشى بدوره الخضوع لطلب الرئيس بما يهدّد ما بقي من مكانته». وتابع المؤدب أنّ «تراجع المشيشي سيهزّ من مشروعية الحكومة، كما سيقضي على ما بقي من مصداقيتها، وهي بمثابة بداية النهاية السياسية لهذه الحكومة المنهكة، كما يعد في الوقت نفسه ضربة قاصمة للبرلمان وللحزام البرلماني للحكومة»، مضيفاً أنّ «هذه الأزمة الخانقة تتطلّب تنازل أحد رأسي السلطة التنفيذية، إما سعيّد أو المشيشي». بدورها، اعتبرت أستاذة القانون الدستوري، منى كريم، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «في غياب المحكمة الدستورية فلا وجود لحل دستوري وقانوني يُلزم سعيّد بدعوة الوزراء لأداء اليمين الدستورية»، مشيرة إلى أن «الكرة في ملعب رئيس الدولة».

ورأت كريم أنّ «المشيشي أمام مسؤولية وطنية تقتضي منه تغليب منطق الدولة وإعلاء المصلحة الوطنية لتجاوز الأزمة من خلال سحب الوزراء المرفوضين من الرئيس والتخلي عنهم وهو أمر ممكن ما داموا لم يباشروا بعد مهامهم بسبب عدم أدائهم اليمين بعد ولم تنشر أسماؤهم في الرائد الرسمي». واعتبرت كريم أنّ «التنازل من أجل إنقاذ البلاد وتجاوز الأزمة لا يعد خسارة بل ربحاً في الحقيقة».

جدّد المحتجون المطالبة بكشف ملابسات اغتيال بلعيد (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

المشيشي: أزمة الوزراء أدت إلى تعطيل مصالح الدولة

تقرير

تسعى كتل وقوى سياسة عراقية لعرقلة مسعى الحكومة بشأن الرقابة الدولية على الانتخابات المقبلة، وهو ما جعل بعض المراقبين يعتبرون هذه المساعي نوايا مبكرة للتزوير

مراقبة الانتخابات العراقية

أتباع إيران يرفضونها... وخشية من خطط مؤكدة للتزوير

بغداد ـ **عادل النواب**

تواصل قوى سياسية عراقية تصديها لخطوة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، المتعلقة بطلب الرقابة الدولية على الانتخابات المبكرة المقرر إجراؤها في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، وذلك منذ إعلان وزير الخارجية فؤاد حسين، في 27 يناير/ كانون الثاني الماضي، عن تقديم طلب لمجلس الأمن الدولي بهذا الشأن. وتشترك الكتل والقوى الرافضة للخطوة بكونها حليفة لإيران، وأبرزها «دولة القانون» بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، وتحالف «الفتح» بزعامة رئيس منظمة «بدر» هادي العامري، الذي يضم قوى سياسية عدة يمثّل بعضها أجنحة لفصائل مسلحة ضمن «الحشد الشعبي».

وشهدت الأيام الماضية تصريحات عدة رافضة للرقابة الدولية على الانتخابات، كان أبرزها ما ذكره المالكي في مقابلة مع قناة تلفزيونية محلية، يوم الخميس الماضي، إذ اعتبر أنّ «وضع الانتخابات تحت إشراف دولي أمر خطير جداً، ولا توجد دولة تقبل بإشراف دولي على انتخاباتها»، مؤكداً رفضه «القاطع لهذا الأمر الذي يمثّل خرقاً للسيادة الوطنية»، وفق قوله.

بدوره، تحدث زعيم مليشيا «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي، الذي تتبع له كتلة «صادقون» ضمن تحالف «الفتح»، في وقت سابق، عن «رفض أي إشراف خارجي على الانتخابات». وقال: «نحذر من الإشراف والتدخل التفصيلي في الانتخابات المقبلة، لأنّ المبعوثة الأممية جينين هينيس-بلاسخارت منحازة وغير محايدة».

وتتذرّع أغلب القوى الرافضة بأنّ «القبول بالتدخل الدولي في الانتخابات سيكون بوابة جديدة للتدخل بالشأن العراقي عموماً، وقد يكون باباً للتلاعب بنتائج الانتخابات». في المقابل، تؤيّد قوى سياسية أخرى مسألة طلب الرقابة على الانتخابات من قبل مجلس الأمن.

في خضم هذا الجدل، صدر ردّ وحيد عن حكومة الكاظمي، وبدا أنه موجهاً للقوى الرافضة لخطوة الرقابة الدولية على الانتخابات. وجاء الرد على لسان مستشار الحكومة لشؤون الانتخابات عبد الحسين الهنداوي، الذي قال، في تصريحات له أخيراً، إنّ «الرقابة الدولية على الانتخابات لا تعني إدارة عملية الاقتراع»، مضيفاً أن «هذا الإجراء موجود في كل العالم، والعراق يطالب بالمراقبة فقط، وموقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي داعم للعراق في إجراء انتخابات نزيهة».

وعن أسباب رفض هذه الخطوة، قال القيادي في ائتلاف «دولة القانون» حيدر اللامي، في حديث مع «العربي الجديد»: «الانتخابات هي إجراء سيادي، والمراقبة تعني وضع اليد، وهذا أمر مرفوض وينتهك سيادة العراق»، مضيفاً أنّ «من يتهم الرافضين للتدخل بأنهم يرفضون من أجل إبقاء التزوير والتلاعب واهم، بل نحن مع المضي بانتخابات نزيهة وعادلة». من جانبه، قال القيادي في تحالف «الفتح» غضنفر البطيخ إنّ «الأمم المتحدة بدأت تتدخل بشكل كبير في الشأن العراقي الداخلي، وكأنما العراق تحت الوصاية الدولية، وهذا أمر مرفوض ولن نقبل به». وعن سبب رفضهم طلب الرقابة الدولية، أوضح، في حديث مع «العربي الجديد»، أنهم لا يمانعون «أن تكون هناك رقابة فقط على الانتخابات من قبل الأمم المتحدة وليس إدارتها، فالانتخابات يجب أن تجرى من قبل مفوضية الانتخابات العراقية حصراً، وليس للأمم المتحدة أو الأطراف الدولية الأخرى أي دور في إدارتها». وتحدث عن وجود ما وصفه بـ«تخوف سياسي من أن يكون تدخل الأمم المتحدة وأطراف دولية معروفة في الانتخابات العراقية المقبلة باباً للتلاعب بنتائج الانتخابات».

لكن القيادي في الحزب «الديمقراطي الكردستاني»، ماجد شنكالي، اتهم القوى الرافضة لهذه الخطوة بأنّ «لديها نوايا للتزوير». وقال في حديث مع «العربي الجديد» إن «الرافضين للمراقبة الدولية والإشراف على الانتخابات، ليس لديهم غير سبب واحد، هو وجود نية مبيتة لديهم للتلاعب بنتائج الانتخابات وتزويرها، وتكرار سيناريو انتخابات 2018، التي حصل فيها الكثير من شبهات التزوير والتلاعب وحرق الصناديق». وبيّن شنكالي أنّ «هناك سعياً دولياً حثيثاً من أجل أن يكون هناك إشراف دولي وأممي كامل على العملية الانتخابية المقبلة في العراق، ولغاية المصادقة على نتائج الانتخابات». وحذر من أنّ «الوضع العراقي غير مستقر على الصعد كافة، ولهذا هو لا يتحمّل مجدداً انتخابات مزوّرة يتم التلاعب بنتائجها من قبل أطراف سياسية معينة، عبر المال السياسي أو السلاح الخارج عن سيطرة الدولة، وغيرها من الطرق غير القانونية والشرعية التي حصلت في انتخابات 2018».

في السياق، نقلت صحيفة «العالم الجديد» العراقية، عما قالت إنها مصادر سياسية شيعية، قولها إنّ المرجع الديني علي السيستاني حثّ، في رسالة له عبر مكتبه، زعماء الكتل السياسية الشيعية على «إجراء انتخابات ذات مصداقية لجميع العراقيين، تكون مقنعة لهم، يشاركون فيها ولا يرفضون نتائجها». وأضافت الصحيفة أن «السيستاني شدد في الرسالة على أن يكون هناك دور للأمم المتحدة في المراقبة والرصد، مع الحفاظ على سيادة البلد واستقلاله».

وحول ذلك، قال رئيس مركز «التفكير السياسي» في بغداد إحسان الشمري، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «رفض بعض الأطراف السياسية عملية الإشراف الدولي على الانتخابات يرتبط بإرث ونهج من التزوير وتحريف نتائج الانتخابات، اتبعته تلك الأطراف. كما يعكس مدى قلق هذه الأخيرة من أن تفقد نفوذها في العملية السياسية خلال المرحلة المقبلة». وتابع أنّ «رفض هذه الأطراف للمراقبة الدولية على الانتخابات يأتي بالتماهي مع رفض إيران لهذه الخطوة، فطهران قلقة من أنّ موازين القوى في العراق قد تتغير، بما يؤدي إلى تراجع حظوظ حلفائها وتأثيرهم في الداخل العراقي». وأكد الشمري أنّ «الإشراف والمراقبة الدوليين، سيحدّان بشكل كبير من عملية المحاصصة، ومن تأثير بعض الأحزاب على مفوضية الانتخابات».

تشترك الكتل والقوى الرافضة للخطوة بكونها حليفة لإيران

السيستاني يؤيد وجود دور للأمم المتحدة في المراقبة

شرق غرب

تأهب أمني في كركوك

شهدت مناطق في محافظة كركوك شمالي العراق، أمس السبت، انتشاراً أمنياً مكثفاً على خلفية هجومين لتنظيم «داعش» استهدفا قوات عراقية مساء الجمعة وأوقعا قتيلاً وجرحى في صفوف قوات الأمن. وقال ضابط في شرطة كركوك لـ«العربي الجديد» إن قوات أمنية انتشرت في عدد من القرى والبلدات في المنطقة. ولفت إلى أن الإجراءات الأمنية شملت تسيير دوريات، ونصب نقاط تفتيش مؤقتة، للحيلولة دون تنفيذ عناصر «داعش» هجمات جديدة.
(العربي الجديد)

السودان: ملء سد النهضة تهديد لأمننا القومي

حذّر وزير الري والموارد المائية في السودان، ياسر عباس، أمس السبت، من أن أي ملء من جانب واحد لخزان سد النهضة الإثيوبي في يوليو/ تموز المقبل يمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي السوداني. وأشار إلى أن الخرطوم تقترح توسيع مظلة التفاوض لتشمل مع الاتحاد الأفريقي كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، داعياً إلى تحويل دور هذه المؤسسات الأربع من مراقبين إلى وسطاء.
(رويترز)

تشاد: احتجاجات بعد ترشح ديبي لولاية سادسة

شهدت العاصمة التشادية نجامينا إلى جانب مدن أخرى، أمس السبت، احتجاجات، عقب وقت قصير من ترشيح الرئيس التشادي إدريس ديبي إتنو، رسمياً، لولاية سادسة للانتخابات التي ستجرى في 11 إبريل/ نيسان المقبل، وذلك من قبل حزبه «حركة الإنقاذ الوطنية». وأطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع واعتقلت عدداً من المحتجين في العاصمة، ومنهم الناشط الحقوقي البارز محمد نور إبيدو. كذلك أفاد شهود بأن احتجاجات خرجت في مدن أخرى، مثل ماوندو ودوبا وسارة وأبشي.
(رويترز)

شراكة الجيش و«Circle K» نموذجاً

مصر: تحالف بين النظام وفلول مبارك

ألهمت تجربة محمد أبو العينين عدداً من فلول نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، ممن اعتبروا أن التشارك مع الجيش الضامن لاستمرار تمتعهم بأعمالهم

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تشهد الفترة الحالية، التي يتوسع فيها النظام المصري، في إنشاء المشاريع المملوكة والتي تدار بواسطة الجيش في المقام الأول، أو المخابرات والرقابة الإدارية والشرطة أو شخصيات تابعة لتلك الأجهزة، إعادة خلق تحالفات بين النظام الحالي ومن يمكن وصفهم بأنهم كانوا خصوماً له في الماضي. وعلى رأس هؤلاء الخصوم فئة من رجال الأعمال الذين كانوا محسوبين على نظام الرئيس المخلوع الراحل حسني مبارك، وقيادات الحزب الوطني المنحل، وعلى رأسهم جمال وعلاء مبارك ورجل الأعمال أحمد عز. ويواصل عز محاولاته للاندماج مع الأوضاع الجديدة، من خلال شراكات محدودة مع الحكومة في بعض القطاعات، كان آخرها إنتاج إسطوانات الأوكسجين للمستشفيات، رغم محاولاته العديدة الفاشلة سابقاً للعودة للواجهة سياسياً، والتي قمعها النظام بين عامي 2014 و2017. ويمكن اعتبار محمد أبو العينين، وكيل مجلس النواب الحالي، رائد هذا النوع الجديد من التحالفات، وأنه الذي منح فلول مبارك الأمل في إمكانية التفاهم مع السلطة الجديدة، المكونة من عسكريين وأعضاء بأجهزة لم يكونوا قد تعاملوا بتوسع مع مجتمع رجال الأعمال من قبل، بل ينتمون إلى جهات كانت تعتبر أن نظام مبارك يمضي في أواخر عهده إلى منح ذلك المجتمع أولوية غير مقبولة على حساب الجيش والأجهزة المكونة لما يمكن وصفه بـ«الدولة العميقة».

فبعد فترة قصيرة من الارتياب بين السلطة الجديدة وأبو العينين، الذي كرّس كل جهوده الدعائية والإعلامية عبر القناة والموقع اللذين يملكهما، «صدى البلد»، لخدمة النظام وأجهزته المختلفة منذ ما قبل انقلاب الثالث من يوليو/تموز 2013، سارع لإنفاق مئات الملايين في الداخل والخارج، كهدايا لدعم الرئيس عبد الفتاح السيسي، خاصة برعايته للتظاهرات الاحتفالية بزياراته بين 2014 و2016 للعواصم الغربية الرئيسية، وشرائه صفحات إعلانية في الصحف الأوروبية للإشادة بالسيسي وتوجهاته الاقتصادية.

وتطورت العلاقة بين أبو العينين والنظام حتى بلغت ذروتها في العام الماضي، عندما استطاع، من خلال إنفاق مبالغ طائلة، أن يصبح نائباً لرئيس حزب «مستقبل وطن»، والظفر بالترشح مستقلاً لمجلس النواب عن إحدى الدوائر المهمة بمحافظة الجيزة. ورغم رفضه - في أزمة هامشية - الإنفاق على القائمة الموحدة التابعة لأحزاب المخابرات والأمن الوطني، فقد استطاع تأمين موقعه كوكيل للبرلمان الجديد، وهو أعلى منصب يبلغه أحد فلول نظام مبارك، وأحد قيادات برلمانه المنحل، بفعل ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011. ويومها كان أبو العينين يشغل منصب رئيس لجنة الصناعة والطاقة بالمجلس منذ 2005، إلى جانب عضويته باللجنة العليا للسياسات بالحزب الوطني. مع العلم أنه لم يستقل منها إلا في منتصف مارس/آذار من عام الثورة، بعدما أصبح مؤكداً عدم دوران العجلة للوراء.

تجربة أبو العينين كانت ملهمة بالتأكيد لعدد آخر من فلول نظام مبارك، اعتبروا أن التشارك مع الجيش والمخابرات العامة، وفقاً لشروطهما، هو الضامن الوحيد لاستمرار تمتعهم بأعمالهم واستعادتهم لنفوذهم. وفي المقابل كانت الشراكة مع هؤلاء -في مساحات محدودة من حصيلة الثروات والمشاريع- بالنسبة لنظام السيسي وأجهزته أكثر أماناً من التعامل مع رجال أعمال ذوي أفكار ورؤى أكثر ليبرالية أو تقدمية، أو من تصنفهم الأجهزة الأمنية كمقربين لجماعة الإخوان أو إسلاميي الهوى، كمالك شركة «جهينة» المحبوس حالياً صفوان ثابت.

ومن أحدث هؤلاء الفلول من أصحاب الظهور القوي في المساحات المتقاطعة بين الاقتصاد والسياسة رجل الأعمال محمود منير سليمان، مالك سلسلة المحال التجارية «Circle K» التي انتشرت بصورة متصاعدة في الأشهر الستة الماضية، وتنامى وجودها في مختلف مناطق العاصمة، ملتصقة بمعظم مشاريع الجيش، سواء محطات الوقود أو الأماكن السياحية والأثرية التي تولى الجيش ترميمها وإعادة تأهيلها، إلى حد اعتقاد المتابعين أن الجيش هو مالك هذه السلسلة، وليس رجل أعمال. وأصبح ظهور فروع جديدة لسلسلة «Circle K» مع كل مشروع ينفذه الجيش، محل سخرية وجدل واسعين على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة في مناطق مصر الجديدة ومدينة نصر والقاهرة الجديدة. وكان أحدث ظهور لها إقامة كشك داخل حرم قصر البارون، ثم رفعه بعد معارضة واسعة من المواطنين.

وقبل ثورة يناير كان سليمان عضواً باللجنة الاقتصادية للحزب المنحل، ومعروفاً بقربه من مجموعة جمال مبارك، وتحديداً علاقته الوطيدة بأحمد عز من ناحية، والأمين العام للحزب المنحل صفوت الشريف ورئيس ديوان رئيس الجمهورية زكريا عزمي من ناحية أخرى. وقد مكنه هذا من الصعود في مسارين متوازيين، أولهما في اتحاد الصناعات المصرية والغرف التجارية، التي كانت آنذاك مركزاً أساسياً لصنع القرار الاقتصادي بالبلاد وتوجيه الوزراء المعنيين. وهو تولى رئاسة غرفة صناعة الكيميائيات، باعتباره رئيساً لمجلس إدارة الشركة المصرية الإيطالية للدهانات الحديثة «إركوارزو»، وثانيهما على المستوى السياسي، من خلال عضوية أمانة الحزب الوطني في مصر الجديدة، التي كانت تعتبر من الأمانات الرئيسية وذات الأهمية الخاصة والتابعة مباشرة لديوان مبارك، والمؤهلة لأعضائها في كثير من الأحيان للترقي الحزبي السريع. عقب الثورة، وفي محاولة للتطهر من التبعية لنظام مبارك، اتفق رؤساء الغرف باتحاد الصناعات على الاستقالة من الحزب الوطني، ليتمكنوا من التفاهم مع السلطة الجديدة بطريقة أسهل، سواء كانت عسكرية أو مدنية. وكان سليمان أول رئيس غرفة يقدم استقالته من الحزب، ما مكنه من إعادة تموضعه سريعاً بالاتحاد والحفاظ على بعض مكتسباته. وبعد انقلاب 2013، استطاع من خلال التواصل المستمر مع إدارات المشاريع العسكرية والاستخباراتية التابعة للنظام أن يصبح رئيساً للجنة الاستثمار باتحاد الصناعات، مع احتفاظه بعضوية مجلس إدارة غرفة صناعة الكيميائيات، وعضوية غرفة الأعمال المصرية الأميركية، حيث يعتبر امتلاكه لـ«Circle K»، وهي علامة تجارية أميركية في الأساس، أبرز أعماله. مصدر حكومي مطلع على عدد من المشاريع الجديدة للجيش قال، لـ«العربي الجديد»، إن جهاز الخدمة الوطنية، المالك لمحطات الوقود والطرق التي يديرها الجيش، اتجه أخيراً إلى تأجير المحال التجارية لمحمود سليمان، في إطار حرصه على توجيه رسالة لمجتمع الأعمال المصري، وبصفة خاصة الغرفة المصرية الأميركية، باستعداد الجهاز لعقد شراكات مع المستثمرين المحليين، وعدم استئثاره بريع مشاريعه. ويأمل الجهاز أن يؤدي هذا الأمر إلى تغيير الرؤية النمطية الثابتة التي يصدرها مجتمع الأعمال المصري لواشنطن باحتكار الجيش للأنشطة الاقتصادية. وأضاف المصدر أن هذا التوجه سيسير بالتوازي مع التوجه الأصلي المعتاد، بتسليم مساحات العمل المختلفة داخل الأراضي والمناطق التي يديرها الجيش لشركات عسكرية مملوكة للجهاز نفسه، أو تأجيرها لشركات صغيرة أو مصطنعة من الباطن يملكها عسكريون سابقون أو أعضاء أجهزة حاليون وسابقون.

وذكر المصدر أنه بعد مرور أكثر من سبع سنوات على وصول السيسي للسلطة أصبح التعاون مع أجهزة نظامه، وفقاً لشروطها، الملاذ الآمن لرجال الأعمال، الذين كانوا يتصورون أن باستطاعتهم استغلال نفوذهم لتوجيه النظام الجديد، أو تعطيله لإعادة إنتاج نظام مبارك. وكان السيسي استهل حكمه بتشديد الخناق على المستثمرين المصريين، بتحريك أتباعه لتقديم بلاغات ضدهم إلى النائب العام، أو اتخاذ إجراءات تتعلق بالممارسة الاحتكارية وملاحقتهم بالضرائب، فضلاً عن إصدار أحكام بعدم صلاحية أبرزهم، أي أحمد عز، لمباشرة حقوقه السياسية. وفسر مجتمع الأعمال تلك التحركات «العقابية» وقتها باعتبارها رداً من السيسي على تجاهل رجال الأعمال لمطالبته لهم، خلال فترة ترشحه للرئاسة، «التبرع لصالح مصر لإنقاذها من المأزق التي تمرّ به» بعدما تساءلوا حول كيفية إدارة هذه الأموال، وطرق إنفاقها بشفافية ووضوح، وكذلك المكاسب التي سيحصلون عليها مقابل هذه التبرعات.

يحسب رجال الأعمال على جمال مبارك وأحمد عز (خالد دسوقي/فرانس برس)

بلغت العلاقة بين أبو العينين والنظام ذروتها العام الماضي